الفصل الثانى

السادات

و اتفاقيات كامب ديفيد

- استراتيجية الزعماء الثلاثة عشية كامب ديفيد
- معركة كامب ديفيد و إدارتها .
- تحليل مضمون اتفاقيات كامب ديفيد و تداعياتها .

obeikandl.com

السادات و اتفاقيات كامب ديفيد

obeikandl.com

بانتهاء مؤتمر ليدز بالفشل وصل السادات إلى مفترق طرق ؛ لذا تقرر إعطاء المفاوضات الدفعة الأخيرة . فكان السادات بالغ المرارة وبدا مصمما على فعل كل شيء من أجل إثارة أزمة إزاء التعنت والصلف الإسرائيلي ، فأعلن إنهاء المفاوضات وطرد البعثة العسكرية الإسرائيلية في جانكليس حيث لم يعد لها مبرر خاصة بعدما قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي بأغلبية ساحقة رفض الطلب الذي تقدم به السادات – لوزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايرمان – لإعادة العريش وجبل سيناء إلى مصر – أثناء زيارته لفيينا – لأنه ليس من حق أي شخص أو أية دولة أن تحصل على شيء مقابل لا شيء ؛ لأن مثل هذه التنازلات لا يمكن أن تتم إلا على أساس قاعدة المعاملة بالمثل . ولن تتنازل إسرائيل عن أية حبة رمل في سيناء كهدية ، ولكنها على استعداد للتفاوض على أساس تبادل التنازلات [١] .

وجن جنون السادات وهو يرى حلمه الكبير- الذي غلفته مبادرته والذي تعلقت به آمال الملايين في إقامة سلام شامل دائم يعم منطقة الشرق الأوسط جميعها بكل ما يحمله ذلك من معان سامية - يتداعى ليقيم مناحم بيجن على أنقاضه حانوتا لفك الرهانات والمقايضة بصبر ومثابرة وصلابة [٢] .

ولم يعد أحد يتكهن بالنوايا التي يضمرها السادات ، وربما كان ذلك لإكراه واشنطن على مزيد من الجدية في الالتزام . فضلا عن تقاربه مع أشقائه العرب ومحاولة التصالح معهم ، وليس في ذلك ما يبشر بالخير سواء لواشنطن أو تل أبيب [٣] .

ولكي يخرج كارتر من هذا التيه - حتى لا ينتظر مفاجآت السادات - قرر أن يلعب بالجميع ليربح الكل انطلاقا من القاعدة التي تثبت أن ما يبدو ممكنا ومستصوبا في السنة الأولى من فترة حكم الرئيس يحتمل أن ينظر إليه بحلول

1- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 36.

٢- انظر محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد ، صـ ٣٠٥ – ٣٠٩ ، أما موقف السادات إزاء تصلب وتطرف بيجن فقد راح يشكوه لكارتر ، انظر ، نص خطاب السادات ، المرجع نفسه ، ٣٠٩ – ٣١٣ .

٣- جيمي كارتر ، الحفاظ على الإيمان ، صـ ٣٢ . مع مراعاة أن ذاك التقارب كان بمبادرة من وزارة الخارجية المصرية وثمرة جهدها الدءوب.

السنة الثالثة بوصفه طموحا لا أمل فيه ليتخطى كل الصعوبات ، لتقفز واشنطن بالمفاوضات إلى كامب ديفيد ، وكان الطعم الذي استغل لاستدراج السادات هو إعلانها أخيرا القيام بدور الشريك الكامل في المفاوضات ـ الهدف النهائي للسادات من عمليتي الحرب والسلام ـ بينما مازالت إسرائيل على موقفها الذي لم يتغير قيد أنمله ، ولم تطالبها واشنطن بأي شيء من ذلك وهنا قرر كارتر عقد اجتماع قمة بين الزعماء الثلاثة لتكون الطريقة الوحيدة لتمرير القرارات . ولذلك تقرر إيفاد وزير الخارجية الأمريكية فانس إلى الشرق الأوسط لدعوة بيجن والسادات إلى الالتقاء في كامب ديفيد [١] .

وفي أوائل أغسطس توجه فانس إلى الشرق الأوسط لدعوة بيجن و السادات إلى قمة كامب ديفيد في أوائل سبتمبر . وقبل كلاهما الدعوة بسرور ، وما من شك في أن السادات رأى في تلك اللحظة تحقيق الحلم الذي طال انتظاره ؛ حيث سيقوم هو وكارتر بمحاصرة بيجن على أساس الافتراض بأن الاستراتيجية المزعومة والمخطط العام لما جرى مناقشته لا يزال قائما [٢] . رغم تصريحات بيجن اللاذعة أثناء وجود فانس بالقدس في أغسطس ١٩٧٨ لإجراء مباحثات تمهيدية لقمة كامب ديفيد [٣] .

وقبل أن تجرفنا الأحداث وتزج بنا في خضم معركة كامب ديفيد وتطوراتها نتوقف قليلا لاستقراء ما كان يدور بفكر ومخيلة قادة المعركة ومدى استعداد الجميع لتلك الجولة الفاصلة التي ستدور رحاها بمعسكر كامب ديفيد.

١- انظر المرجع نفسه ، صـ ٣٣ ، وكذلك سيروس فانس ، خيارات صعبة ، صـ ٥١ – ٥٢ .
٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٣ – ٢٦٤ .
٣- صرح راديو صوت أمريكا أن هناك تكهنات في الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة قد تنظم عقد مؤتمر قمة ثلاثي يضم الزعماء كارتر و السادات وبيجن ، وأضاف الراديو أن بيجن صرح بأنه مستعد لدراسة هذا الاقتراح . ومن ناحية أخرى صرح بيجن بأنه أثناء مباحثاته مع فانس لم تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل إجراء أي تعديل في موقفها من قضية الشرق الأوسط . وأنه يتعين على السادات أن يوافق على عقد اجتماع قمة ثلاثي دون شروط مسبقة . وفيما عدا ذلك التزم كل من الجانب الأمريكي والإسرائيلي الصمت التام فيما يتعلق بالهدف من زيارة فانس . اللهم إلا الحملة الإعلامية باستغلال الموقف واستعادة ما تم فقدانه منذ مبادرة السادات مع التلويح بلهجة التهديد والوعيد وتصعيد التوتر السائد في المنطقة . انظر محمد إبراهيم كامل ، صـ ٣٥٩ – ٣٦١ .

أولاً : استراتيجية الزعماء الثلاثة عشية قمة كامب ديفيد :-

إن إلقاء الضوء على ملامح موقف الرؤساء الثلاثة قبيل انعقاد قمة كامب ديفيد وما أعده كل طرف لخوض تلك المعركة الحاسمة سيسهم بشكل كبير في تبين ما طرأ على تلك المواقف من تطور في المراحل النهائية للمباحثات وإلى أي مدى كانت تطلعات وصلابة الجميع ، وهو ما سوف يفسر لنا نتائج كامب ديفيد تباعاً وبشكل واضح ..

❖ موقف السادات :

فقد أوضحه خلال الاجتماع الذي عقده لمجلس الأمن القومي قبل سفر الوفد المصري مباشرة لحضور قمة كامب ديفيد بيومين فقط بطرح الخطوط العريضة التي ينوي اتباعها أثناء القمة ـ وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع مذكرة وزارة الخارجية بشأن الأهداف المحددة والاستراتيجية المقترحة لسير المباحثات تحقيقا لتلك الأهداف [1] ـ ونظراً لأهمية ما ذكره السادات خلال هذا الاجتماع من حيث أنه حدد ملامح الموقف المصري- وفقا لسياسته و رؤيته البحتة ـ خلال مباحثات كامب ديفيد المرتقبة ، وهو ما يكشف إلى أي مدى استعد السادات لتلك المعركة الضارية ومدى تنازلاته في ساحة النزال .

لذا سوف نتناول أهم النقاط التي ذكرها السادات في اجتماع مجلس الأمن القومي متمثلة في :

أنه لا مساس بموضوعي السيادة والأرض. وهوما يتناقض مع التسليم بنزع سلاح معظم سيناء، والإقرار بأن مبدأ الانسحاب والعودة إلى حدود ١٩٦٧ينطبق على سيناء والجولان ولكنه لا ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة . لأنها تهدد الأمن الإسرائيلي «على حد قول السادات» الذي فاجأ الجميع وأصبح يتحدث بلسان بيجن ، حتى قبل أن تبدأ المعركة بساحة كامب ديفيد .

١ـ للاطلاع على مذكرة وزارة الخارجية ومرحلة التحضير لمؤتمر قمة كامب ديفيد وموقف السادات ،انظر، مذكرات وزير الخارجية ، محمد إبراهيم كامل ، المرجع نفسه ، ص٣٧٢ـ ٣٨٣. كذلك ، بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس ، صـ ١٣٧ ـ١٤١.

obeikandl.com

١. أنه قرر العدول عن فكرة السعي للتوصل إلى إعلان مبادئ مع إسرائيل، والاستعاضة عنه بإطار شامل للسلام في المنطقة – نزولا على رغبة كارتر – وذلك بهدف إحداث مواجهة حادة مع بيجن ، خاصة مع توقع أن يقف كارتر في مواجهة بيجن ، وأن هذا الإطار سيكون واضحا ومحددا ويبين الخطوط اللازمة لحل القضية الفلسطينية ، لقطع الطريق على مناورات بيجن على حد زعم السادات [١] .

٢. أن مصر ستحرص على أن يتضمن إطار السلام نقطتين رئيستين بالنسبة للقضية الفلسطينية هما " صيغة فيينا " لرسم الحدود بحيث تحقق الأماني المشروعة للفلسطينيين والأمن لإسرائيل. مع قبول تنازلات في الضفة . أما النقطة الثانية فهي تقرير المصير للفلسطينيين بعد خمس سنوات كفترة انتقالية، تعود غزة لمصر وتأخذ الأردن الضفة والجميع يؤيد ذلك فمصرتؤيد دولة فلسطينية مرتبطة بالأردن . فسوف ينص المشروع المعد طرحه على حق تقرير المصير للفلسطينيين مع رابطة مع الأردن ، مع الاعتراض على منظمة التحرير الفلسطينية حتى لو قبلتها إسرائيل !!

٣. وإذا رفض الملك حسين المشاركة فإن مصر ستكون مؤهلة لأن تحل محل الأردن ، لأنه لا يمكن حل مشكلة سيناء بدون حل مشكلة فلسطين التي هي أساس القضية .

٤. أن ما تريده مصر هو وضع نموذج بالنسبة لباقي الأطراف العربية لكي يحتذى به ، وسيكون إطار السلام رابطة متكاملة مع مراعاة أن قرار الحرب والسلام بيد مصر [٢].

٥. وأخيرا سيعتمد السادات بشكل كامل على كارتر ليقوم بالضغط على إسرائيل للحصول على تنازلات منها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خاصة مبدأ الانسحاب ويتوقع السادات أن يكون كارتر مستعداً مع بيجن لهذا الغرض حتى لا يعرض مستقبله السياسي للخطر [٣] .

١- بدر عبد العاطي ، الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتانياهو ، صـ ٢٧ .
٢- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٧ – ٣٩٠ .
٣- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٢٨ .

ومن خلال هذا الطرح بدا أن صفقة منفردة مع إسرائيل غير واردة بالمرة. إلا أن أحدا لم يكن واثقا بالسادات في تنفيذ تأكيداته تلك ؛ فلا طاقة للسادات لاحتمال فشل مبادرته وأن تبدو زيارته للقدس بمثابة غلطة العمر وذنب لا يغتفر[1] . وبجانب الإهمال المتعمد من السادات والتهرب والتسويف لمقابلة وزير خارجيته وإرجاء الاجتماع به لعرض ومناقشة ما تم التوصل إليه في مراحل الإعداد لمؤتمر القمة الذي يقتضي عرضه على الرئيس والحصول على موافقته حتى قبيل ساعة الصفر وربما يفسر سلوك السادات بأنه إفراط في الثقة في نجاحه معتمداً على نفسه فقط - وعدم الاكتراث بما تم إعداده من دراسات ومشروعات - أو الارتكان إلى وعود قاطعة نقلها إليه فانس - أثناء زيارته الأخيرة [2]- من كارتر بألا يقلق وأنه سيؤازره على طول الخط ، أو أنه يدبر في عقله شيئا آخر يريد أن يحتفظ به لنفسه حتى اللحظة الأخيرة مثلما فاجأ العالم أجمع بزيارته للقدس [3] .

ونميل إلى الاعتقاد بأن كل هذه الاحتمالات كانت واردة في تفكير السادات ، وهو ما يؤكده إرجاء الاجتماع مع مستشاريه ومعاونيه قبيل عقد مؤتمر قمة كامب ديفيد بيومين اثنين فقط ، ليس بغرض مناقشة مذكرة الخارجية وما تم إعداده لذاك المؤتمر الهام بهدف إقراره أو تعديله أو حتى إلغائه ، وإنما اتخذ الاجتماع طابع الشكلية أكثر من الجوانب الموضوعية ، كما اتخذه السادات محفلا للتلميح بشكل متضارب ومتناقض عما يدور بفكره وما يعقد العزم على اتخاذه بشأن المباحثات القادمة . ولعل أهمها إجراء تعديل جذري في الموقف المبدئي والأساسي الذي التزمت به مصر طوال مشاوير كفاحها الدبلوماسي - وهو ألا تنازل عن الأرض والسيادة وفقا لقرار ٢٤٢ فهما خارج نطاق التفاوض - بالتراجع عن إعلان مبادئ تحكم عملية التفاوض والاكتفاء بفكرة إطار السلام الذي حرص السادات خلال حديثه في مجلس الأمن القومي على إيضاح أنه من اختراعه ومن بنات أفكاره إلا

١- بشأن هذا التحليل ، راجع ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٣٨-١٤٣.
٢- انظر ، المرجع نفسه ، ص١٤١ ، كذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٥٢ .
٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٢ – ٣٧٥ ، كذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٥٢ .

أن لسانه لم يلبث أن " انفلت " بالقول بأن الموقف الأمريكي يهدف إلى البحث عن إطار للسلام ، والذي يستحيل أن يتضمن أهدافنا الاستراتيجية الثابتة [١].

والأخطرمن ذلك هو قبول نظرية الأمن الإسرائيلي التي كانت محور تحدي وهدف السادات من الحرب مع إسرائيل ، وما يترتب على ذلك من تداعيات وترتيبات توجب القبول بتنازلات خطيرة في الأراضي المحتلة ، وهو ما أعلنه السادات على مرأى ومسمع كبار المسئولين بالدولة في اجتماع مجلس الأمن الموقر لكشف من يجرؤ على الاعتراض [٢].

أما استخدامه لمصطلح الأماني الفلسطينية ذاك الاصطلاح الذي تجاوزته تطورات الأحداث بإقرار الإجماع الدولي بالحقوق الفلسطينية فمرجعه إلى موقف السادات من منظمة التحرير باعتبارها أحد عملاء الاتحاد السوفيتي عدوه اللدود [٣] ، مضافاً إلى ذلك حنق السادات وغضبه لموقف المنظمة من مبادرة القدس وانضمامها إلى جبهة الرفض والتصدي وتهجمها عليه ، واعتبار أن العملية الفدائية التي قامت بها داخل إسرائيل [٤] موجهة ضد مبادرته لإحراجه أمام الدول العربية وقطع الطريق على من قد يفكر في الانضمام إلى المبادرة وخاصة الأردن . وعلى كل فإن الأمر لا يخرج عن نطاق غريزة التشفي والانتقام للذات فكانت الغريزة أقوى من كل شيء ، وهو ما لا يستقيم - بأي شكل كان - مع مسئوليته كرئيس لمصر قلب العالم العربي بتاريخها ونضالها المرير .

وأولاً وأخيراً مؤازرة كارتر للخروج من المأزق وإنقاذا لمركزه ومستقبله السياسي المهدد بفشل كامب ديفيد وخشية السادات من فقدان أرصدته لدى الرئيس

١- انظر نص مذكرة وزارة الخارجية ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٥ – ٣٨٣ . وللوقوف على مدى تبدل موقف السادات وفقا للرؤية الأمريكية الإسرائيلية وهو ما عرضه السادات خلال اجتماع مجلس الأمن القومي في ٣ سبتمبر ١٩٧٨ ، انظر ، صـ ٣٨٥ – ٣٩٨ من المرجع ذاته .

٢- تؤكد صحة تحليل و تفسير سلوك السادات أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي ، دراسة سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات ، بخاصة الصفحات ٩٦-٩٧.

٣- وهو ما أسر به السادات لصديقه بيجن أثناء زيارته للقدس .

٤- حول تفاصيل تلك العملية الفدائية والرد الإسرائيلي العنيف ، انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٢١ – ١٢٣ أما موقف السادات بشأن هذا الحادث ، انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ١٧٥ – ١٨١، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٧٤ - ٨٦ . .

الأمريكي - ذاك الرصيد المفتوح منذ عهد نيكسون - ولم يدرك السادات أن عاملا جديداً قد طرأ بدخول كارتر بشخصه إلى حلبة الصراع ، مما يوجب على السادات توخي الحذر وأن يحتفظ بكل أرصدته وأوراق الضغط لنفسه ليهيئ لها كل عناصر المرونة لمواجهة أي موقف . فبرئاسة كارتر للوفد الأمريكي في كامب ديفيد لم تعد المواجهة بين السادات وبيجن وحده ، بل تفرعت وأصبحت تشمل نوعا من المواجهة مع الرئيس الأمريكي ذاته ، وإن اختلفت الأسباب فالهدف واحد . ذلك أن نجاح المؤتمر أو فشله أصبح في نظر العالم يعني نجاح أو فشل واشنطن ذاتها . مما يستلزم استخدام عنصر الضغط لتقديم تنازلات وبالطبع فإن بيجن خارج تلك المعادلة الصعبة فتحدي إسرائيل لواشنطن قائم ، و العلاقات الاستراتيجية والروابط الوثيقة بين البلدين بمنأى عن تلك العواصف ، أما السادات فإلى أين يتوجه إذا تسبب في فشل واشنطن وحلت عليه نقمتها بعدما هدم معظم جسوره السوفيتية والعربية .

إذن فلابد أن يدخل السادات كامب ديفيد مجرداً متحرراً من أي قيد سواء كان ارتباطا بآراء وفكرمعاونيه أوكان ذلك موقفا ثابتاً أو هدفاً معلنا أو حتى كان خطة عمل أو استراتيجية مرسومة سلفا، حتى مشروعه ذاته الذي يجرى إعداده كإطار للسلام قرر أن يلقي به في أتون المفاوضات في أيامها الأولى وفي قمة تشدد الأطراف ؛ حتى يصبح حرا طليقا لا يقيده شيء ، ليكيف نفسه حسبما يتراءى له في ضوء تطورات الأحداث وما تفرضه الظروف مهما كان الأمر [1].

❖ **<u>بينما كان كارتر</u>**:

فقد أعد نفسه بعناية لهذه المحادثات ، وامتلأ دفتره بالمعلومات ، لعل أهمها ورقة تحليلية بعنوان " القضية المحورية " ركزت على مسألة الربط بين الاتفاقات بشأن سيناء وتلك المتعلقة بالضفة الغربية . وأوضحت الورقة

١- فالأهم من كل ذلك أن يضع السادات عينيه دائما على ملامح وجه الرئيس الأمريكي وعينيه الزرقاوين و ألا يعكر صفوه ومزاجه ؛ خشية انهيار مباحثات كامب ديفيد ، وأملا في انتخاب كارتر رئيسا للولايات المتحدة للفترة الرئاسية الثانية ، وهو ما سوف يضمن له أن يحقق الاتفاق كل تطلعات السادات ، انظر ، محمد إبراهيم كامل ، صـ ٣٩٨ ، كذلك ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٤٧ .

أن بيجن سيسعى إلى الاطمئنان إلى أن أي اتفاق قد يتوصل إليه مع السادات بخصوص العلاقات المصرية / الإسرائيلية لا يتوقف بأي شكل على حل المسألة الفلسطينية. في حين يرغب السادات على النقيض من ذلك في نوع ما من العلاقة بين الأمرين لحماية نفسه من الاتهام بالتخلي عن الفلسطينيين وقبول سلام منفصل مع إسرائيل. وستكون المشكلة بالنسبة لكارتر أن يرى ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق في القمة بيسراستخدام حافز التوصل إلى سلام مع مصر لتليين موقف بيجن من المسألة الفلسطينية دون أن يجعل ـ في الوقت نفسه ـ العلاقات المصرية / الإسرائيلية رهنا لإمكانية العثورعلى حل لأكثر أجزاء النزاع العربي / الإسرائيلي صعوبة [1] .

وكان الوفد الأمريكي قد عين العديد من القضايا المحددة التي يحتمل أن تعرقل التوصل إلى اتفاق ناجح في كامب ديفيد . تصدرتها معضلة عدم استعداد بيجن للقبول بأن مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة ـ حسبما يدعو إليه قرار ٢٤٢ـ ينبغي أن ينطبق على الضفة الغربية وغزة في نهاية الفترة الانتقالية ، و**الثانية** مشكلة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء والضفة الغربية ، والثالثة مسألة كيفية ربط الأردن والفلسطينيين بالجولات اللاحقة من المفاوضات وارتأى الفريق الأمريكي أنه لا طائل من وراء بذل محاولة في كامب ديفيد لحل مسائل الحدود بين إسرائيل وبين كيان فلسطيني أردني ، فسوف يكون بيجن في أكثر حالاته تشدداً ، كما أن الأطراف العربية المعنية مباشرة بالنزاع لن تكون حاضرة ، لذا ارتأت واشنطن أنه ينبغي إرجاء مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة، وكذلك وضع القدس لمرحلة لاحقة . وبدلا من ذلك تستطيع مصر وإسرائيل تحقيق بعض التقدم في التخطيط لنظام حكم انتقالي في الضفة الغربية ، انطلاقا من فكرة دايان بشأن تفكيك الاحتلال العسكري واستبداله بهئية فلسطينية منتخبة ذات مسئولية واسعة تتولى تصريف الأمور اليومية [2] .

ولم يتوقع أحد من أعضاء الجانب الأمريكي مواجهة مشاكل عسيرة في

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٤ .
٢- وليام كوانت ، المرجع نفسه ، صـ ٢٦٥ .

التوصل إلى اتفاق عام على المبادئ المتعلقة بسيناء . وكان من المنتظر أن تتخلى إسرائيل عن المستوطنات والمطارات العسكرية شريطة وضع ترتيبات أمنية صارمة . وأخذ ما أعلنه السادات بجدية بشأن عدم إمكانية المساومة على الأرض أو السيادة ، وإن كان كل ماعدا ذلك قابل للتفاوض [١]. ولا ندري ما الذى يقصده السادات و يكون خارج المساومة على الأرض أو السيادة وفي الوقت ذاته قابلا للتفاوض ..

وبناء على هذا التقييم اتجه تفكير الفريق الأمريكي إلى السعي لتحقيق اتفاق بين بيجن والسادات على المبادئ العامة بشأن كل من سيناء والضفة وغزة. وكان يتعين أن يسلم بيجن بشأن تطبيق القرار ٢٤٢على الضفة الغربية وغزة في أية تسوية نهائية ، وبشأن تجميد النشاط الاستيطاني وفي مقابل ذلك يكون السادات متعاونا بشأن متطلبات الأمن الإسرائيلي في سيناء والضفة الغربية ، وأن يقبل بارتباط فضفاض جدا بين المفاوضات على الجبهتين [٢].

وكان رد فعل كارتر الأولي لمشورة فريقه أنه كان ينبغي السعي إلى ما هو أسمى . فقد كان يريد - بدلاً من مجرد التماس اتفاق على المبادئ بخصوص تسوية شاملة - وضع تفاصيل معاهدة سلام مصرية إسرائيلية بما في ذلك ترتيبات أمنية محددة . وأصبح هذا الأمر مشروعه الخاص في كامب ديفيد ، وكتب المسودة الأولى للاتفاق المصري الإسرائيلي بخط يده مع الوضع في الاعتبار أن مسألة الربط لم تكن تشغل كارتر ، وكان أكثر تفاؤلا بأن فرص التوصل إلى اتفاق مقبول إلى حد ما عن طريق المحادثات المباشرة مع بيجن والسادات [٣] .

لتثبت سير المباحثات ونتائجها من أن آراء كارتر كانت صائبة . فكان محقا في أن أفضل مسار لتحقيق النجاح هو التوصل إلى تفاهم تفصيلي بين بيجن والسادات بشأن سيناء ، وبشأن العناصر الأساسية لمعاهدة سلام مصرية إسرائيلية - على نحو ما سنرى - والحقيقة أن كارتر كان مدفوعا للإقدام على اجتماع كامب ديفيد

1-William B. Quandt , op.cit , p 216 – 217 .
2-Ibid , P 218 .
٣- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٥ .

وواثقا من قدرته على تحقيق النجاح ، وعززهذا التقدير رغبة الأطراف المعنية في ذلك ، في ظل التطورات الدولية و تردي الأوضاع في إيران ، وتدهور مركز الشاه وتضاؤل الأمل في قدرته على السيطرة على البلاد ، وخشية أن يركب الشيوعيون مد الثورة الإسلامية حتى سقوط نظام الشاه ، والاستيلاء على مقاليد الأمور في النهاية [١] . مما جعل من الضروري أن تتوصل واشنطن إلى اتفاق مصري / إسرائيلي يشكل قاعدة استقرار في المنطقة – وهو ما يتفق مع طموح السادات وأحلامه ومخاوف بيجن من تطورات الأحداث – فالأمر بالنسبة للجميع كان أكبر بكثير من مستقبل الرئيس كارتر السياسي [٢] .

❖ **أما بيجن** :

فكان على النقيض تماما من السادات ؛ كان يواصل الاجتماعات بمجلس وزرائه وبلجان الكنيست وبالمستشارين والخبراء ، حيث كانت تتواصل اجتماعاتهم بالساعات الطوال للإعداد لقمة كامب ديفيد[٣] . فكان الوفد الإسرائيلي يدرك أنه بصدد إنجاز مهمة ذات مسئولية جسيمة لمصلحة أمته في أحرج لحظاتها . فكان لابد من بذل جهد خارق من أجل التوصل إلى تفاهم مع كبرى الدول العربية وأهمها . و بينما كان بيجن يبذل أقصى ما في وسعه من حرص لحماية مصالح إسرائيل وأمنها والوقوف بصلابة على مواقفها الراسخة ، كانت مهمة رئيس الوفد أيضا أن يرفع الروح المعنوية ويوفر المناخ للعمل المستمر، و إحاطة الوفد علما بكل دقائق الأمور جملة وتفصيلا [٤] . و الأهم من ذلك ، هو الاستعداد لتقبل فشل كامب ديفيد و العودة إلى إسرائيل دون التوصل إلى اتفاق؛

١- انظر ، محمد حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي ، صـ ٤٥١ .

2- Robert A . Strong , Working in The World ; Jimmy Cater and Making of American Foreign Policy , Louisiana State University Press 2000 , p 402 .

٣- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٢ .

٤- حيث ينصت كل عضو لرفاقه في أناة وتفتح عقلي ولم يكن بوسع أحد سوى بيجن أن يفعل ذلك ، راجع ، موشي دايان ، الاختراق ، مرجع سابق ، صـ ١٥٣ بينما انعزل السادات عن مستشاريه حتى غابوا عن مسرح الأحداث فأصبحوا كما مهملا و عليهم الانتظار لحين إعلان النتيجة النهائية ، وهو ما سوف يتضح تباعا خلال سير المباحثات . تلك المأساة يقرها أحد أعضاء الوفد المصري بكامب ديفيد ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ ـ١٥٢. يشاركه الجميع ذاك الرأي .

فبإمكان مناحم بيجن تبرير موقفه ذلك أمام شعبه باعتباره دفاعا عن مصالح إسرائيل الأمنية و الحيوية في مواجهة مقترحات غير مقبولة متفق عليها بين كارتر و السادات [1].

وهنا نصل إلى رؤية واستيضاح ما في جعبة الرؤساء الثلاثة واستراتيجيتهم المتوخاة لسير المفاوضات وموقف السادات من تلك الدائرة ، أما نتائجها وأبعادها فهي كفيلة بكشف كل ما سقط أثناء المعركة الحاسمة وأي الطرفين كان أشد صلابة و تمرسا ..

ثانياً : معركة كامب ديفيد وإدارتها :-

انعزل كارتر والسادات وبيجن بالإضافة إلى كبار مستشاريهم في منتجع كامب ديفيد في الخامس من سبتمبر ١٩٧٨ وحتى السابع عشر من الشهر نفسه – فقد أحكم كارتر الحصار وعزلهم عن العالم حتى ينتهي المؤتمر بشكل أو بآخر- حتى ذاعت الأنباء في اليوم الأخيرعن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد سلسلة لا تنتهي من الاجتماعات دامت ثلاثة عشر يوما بشأن إطارين للمفاوضات: **الأول** يعالج مبادئ اتفاق مصري إسرائيلي ، **والثاني** وهو أكثر تعقيدا وأقل تحديدا يتكون من صيغة لفترة انتقالية من الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، ولم تكن النتيجة مطابقة للآمال والتوقعات لما ستسفر عنه القمة التاريخية [2].

حيث انفرد السادات بكارتر فورأن وطئت قدماه كامب ديفيد ، وأخبره بأنه لم يأت إلى كامب ديفيد إلا للتوقيع على السلام ، وليس للإعداد لمفاوضات أخرى ، والأهم أن السادات صرح بأنه يحمل خطة شاملة ، والأخطر أنه على استعداد لتقديم تنازلات في كل النقاط ماعدا الأرض والسيادة . كما أوضح أنه مستعد لتضمين معاهدة السلام مع إسرائيل نصا بشأن إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ، وعلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية معها مطالبا إسرائيل بالانسحاب

1- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 36 .

٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٤ .

من الأراضي المصرية ، وأن يشمل الاتفاق النهائي في حالة الوصول إليه على بنود تتعلق بالفلسطينيين في الضفة والقطاع ، وتتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل وجيرانها الآخرين . وترك السادات للرئيس كارترمهمة التفاصيل ، كما وعد بمساعدته بتقديم مقترحات جديدة [1]. وكان ذلك قبل مجيء بيجن كامب ديفيد وقبل أن تبدأ أية مباحثات ليجهز السادات تماما على مركزه وقدرته على المناورة ، وبجانب حصيلة السلسلة الطويلة من اللقاءات الثنائية التي كان السادات طرفا فيها ، والتي كانت من أخطر العوامل التي أدت إلى تآكل مركزالسادات وتدهوره حتى أنه عندما عبر بوابة كامب ديفيد كان مفلسا ، مكبلا لا يملك حراكا بسبب ما انفلت به لسانه داخل الغرف المغلقة من تنازلات وتجاوزات وتعهدات الواحدة تلو الأخرى حتى بدد السادات ما كان يملك من أرصدة فخويت جعبته حتى من مشروعه الخاص الذي ألقى به خارج أسوار كامب ديفيد ، وكانت النتيجة أنه لم يجد أمامه مفرا من التوقيع على إشهار إفلاس مبادرته [2] .

هكذا كانت البداية ، مما أوضح مدى لهفة السادات للتوقيع على وثيقة تاريخية مهما كان الثمن ، فها هو قد تحقق حلمه الذي طال انتظاره بدخول واشنطن شريكا كاملا في المفاوضات [هدفه الأسمى لمجمل سياسته الداخلية والخارجية] إلا أن السادات لم يدرك مدى أبعاد اللعبة السياسية والفرق بين الهدف والوسيلة فمع من يقف الشريك الكامل وضد من؟؟.. إلا أنه بمجرد الاجتماع بالرئيس الأمريكي على طاولة المفاوضات اعتقد أنه قد بدد قول كيسنجر بأن السادات لا يعدو كونه مهرجا سياسيا [3] .

وحالما تحقق له ذلك أطلق السادات يد كارتر في التفاوض باسمه باستثناء الأرض والسيادة ـ وهما ما لا يستقيما معا ـ أما بيجن فلم يكشف لكارتر من الناحية العملية شيئا عن أهدافه ـ رغم العلاقات الاستراتيجية بينهما ومدى تنسيق الرؤى وتطابق

١- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٣٧ .
٢- بشأن هذا التحليل ، راجع ، مذكرات مستشاريه : محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ١٤٦ ـ ١٤٨ ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٤١-١٤٣ .
٣- وصف كيسنجر السادات بأنه مهرج سياسي و هو ما ذكره وزير الخارجية إسماعيل فهمي في طيات مذكراته ، صـ ٢٣١ .

الأهداف ـ فلم يحد بيجن عن موقف التشدد طوال فترة الثلاثة عشر يوما من المباحثات وحتى اللحظات الأخيرة لانهيار قمة كامب ديفيد ـ على نحو ما سنرى خلال سير المباحثات بمعسكر كامب ديفيد ـ أما " الشريك الكامل " كارتر فقد ركز جهوده للوصول إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل دون أن تكون رهنا لحل أكثر أجزاء النزاع العربي / الإسرائيلي صعوبة .

وعلى أية حال ، فبحلول صباح اليوم الأول لاجتماعات القمة اجتمع كارتر بالسادات على انفراد – قبيل الاجتماع الثلاثي – لعرض الخطة المصرية ، طالب السادات بعودة سيناء ، والاعتراف بالسيادة المصرية عليها اعترافا لا لبس فيه، وكذلك عودة الجولان لسوريا ، ولكن الحال مختلف بالنسبة للضفة الغربية وغزة ، فيجب أن تكون السيادة للفلسطينيين لا لإسرائيل أو الأردن . فالسادات لم يكن مستعداً لتقديم تنازلات على صعيد الأرض على الأقل في هذه المرحلة من المفاوضات ـ أو هكذا بدا الأمر ـ وأخيراً أخرج السادات الوثيقة المصرية التي حملها والتي شكلت طعنة في قلب كارتر عندما قرأها ؛ حيث طالبت الوثيقة بتعويضات لما استفادت به إسرائيل من الأراضي المحتلة بأن تدفع ثمن البترول المستخرج من آبار سيناء ـ ومن المفارقات أن إسرائيل لم تدفع سنتا واحدا ـ كما طالب بالانسحاب من الأراضي المحتلة إلى حدود ١٩٦٧، وعودة اللاجئين إلى الضفة والقطاع ، وأن تعترف إسرائيل بأمة فلسطينية ، فضلا عن انسحابها من القطاع الشرقي من مدينة القدس[١] .

وعندما انتهى السادات من عرض خطته أعرب أن هذا لا يمثل موقفه النهائي ، وأن هذه الخطة هي في إطار السيناريو المتفق عليه بينهما في واشنطن فبراير ١٩٧٨، بغرض تأزم المفاوضات حتى تتدخل واشنطن ، ثم أعطى السادات ورقة هامة لكارتر تتعلق بسلسلة من التنازلات التي يمكن استخدامها في الوقت المناسب من المفاوضات ، وبأنه مستعد أن يعدل الآن من خطته شريطة أن تبقى التنازلات التي ينوي تقديمها سرا بينه وبين كارتر . وبهذا اطمأن كارتر بإمكانية

١ـ جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٤٢ .

نجاح قمة كامب ديفيد مهما صادفه من صعوبات فسرعان ما تتلاشى ، فما عليه إلا طلب المزيد من التنازلات من السادات ، فضلا عن وضع الاستثناءات المهمة جانبا [١] .

وعموما ، فإن السادات كشف عن نواياه بقبول تعديلات حدود ١٩٦٧، كما أنه يعد باعتراف دبلوماسي بإسرائيل [تبادل سفراء ، فتح الحدود وإقامة علاقات تجارية بين البلدين] وصرح باستعداده حتى للتخلي للإسرائيليين عن القدس ، وهو يعتبر أن المواقع الإسرائيلية المتقدمة التي ستبقى في الضفة الغربية يجب إخلاؤها عند انتهاء الفترة الانتقالية ، أي في الوقت الذي يطلب فيه من سكان الضفة أن يختاروا بين الإبقاء على الوضع الراهن ، وبين الارتباط بالأردن أو بإسرائيل ، ولكنه يوافق على إمكانية منح الجيش الإسرائيلي مهلة إضافية فيما لو احترمت إسرائيل تعهداتها الأخرى . مع وضع قيود على عودة اللاجئين وكان هذا أكثر مما أمل فيه كارتر إلا أن كارتر لم يكتفِ بذلك ، وذكر السادات بأن عليه أن يواجه احتمال تقديم تنازلات أخرى . فأجابه السادات على الفور لمطلبه ووعده باستعداده للتساهل في شأن اتفاق مؤقت لأجل قصير ، أما الاتفاق النهائي فيجب أن يلبي بالضرورة كل المطالب العربية التي طرحها حتى ولو شكلا [٢] .

وأعقب ذلك لقاء كارتر ببيجن ، فأوضح بيجن موقفه بشأن الإبقاء على المستوطنات في سيناء بحجة أنها تخلق نطاقا حاجزا بين مصر وغزة ، وتفضيل الوصول إلى اتفاق حول سيناء أولا ، ثم يليه بعد ذلك اتفاق ثان حول الضفة الغربية وغزة . مع الوضع في الاعتبار نزع سلاح سيناء ، مع الإبقاء على المطارات العسكرية الثلاثة التي أنشأها الإسرائيليون وتحت سيطرتهم وذلك لثلاث سنوات على الأقل وفي نهاية تلك المدة يُسلَّم واحدٌ أو اثنان من تلك المطارات التي يمكن أن تحول لمطارات مدنية إلى مصر، مع ضمان استمرار إسرائيل في استخدامها أما فيما يخص المطار الثالث ، فإنه ليس لدى بيجن مانع من تحويله إلى قاعدة

١-المرجع نفسه ، صـ ٤٥ . كذلك ، راجع .

. William B. Quandt , op . cit , p 204

٢- انظر ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٤٥ .

عسكرية أمريكية [1] .

وكان ذلك لاختبار مدى قوة السادات وصلابته إزاء المستوطنات والمطارات بسيناء . فأخفى بيجن ببراعة تامة حتى اللحظة الأخيرة تنازلاته النهائية بشأنهما، بل جعلها أهم أوراقه الرابحة ومحور المباحثات لتفادي أية ضغوط [2]. ورغم أن الهوة بين مقترحات بيجن والسادات كانت لا تزال شاسعة إلا أنه لم يكن هناك ما يدعو للتشاؤم فقد اعتمد كارتر على سيل تنازلات جديدة من جهة السادات [3].

وعلى ضوء ذلك ، وبعد ظهر السادس من سبتمبر ١٩٧٨ عقد الثلاثة الكبار أول اجتماع لهم - لم يحضره أعضاء الوفود الثلاثة - حيث قرر الزعماء أن يكون الهدف من وراء كامب ديفيد هو التوصل إلى إطار اتفاق يتضمن العناصر الأساسية لإبرام معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل . وقد أعرب كارتر عن أمله في أن يتوج المؤتمر بتوقيع المعاهدة ذاتها . غير أن ذلك - مثل ما أشار السادات - يتطلب التوصل إلى اتفاق واتخاذ قرارات بشأن التفاصيل الهامة العديدة التي ستدرج في المعاهدة ؛ الأمر الذي يستغرق بعض الوقت ربما يصل إلى ثلاثة أشهر . ومن ثم تم الاتفاق على التركيز على المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الحاسمة موضع الخلاف بين مصر وإسرائيل ، بعد ذلك تقوم الوفود بمعالجة التفاصيل العملية ، داخل الإطار المتفق عليه الأمر الذي أسفر عن وجود خلافات حادة بين البلدين على حد سواء [4] .

وعموما فقد تقرر انعقاد أول اجتماع ثلاثي لمناقشة المشروع المصري ومقترحات السادات ؛ حيث عرض السادات خلال الاجتماع خطته المكتوبة - والتي لم تكن إلا تأكيداً لموقفه أمام التاريخ - حول التصور المصري لحل القضية الفلسطينية ، واشتملت الوثيقة المصرية المدرجة تحت عنوان مشروع

١- هكذا يساوم بيجن بمزايا للحليف الاستراتيجي في غير حقه وهو ما يؤكد صراحة أن بيجن و كارتر جبهة واحدة ضد السادات الذي لم يدرك ذلك الخطر رغم وضوحه الصارخ ويكأنه في غيبوة تامة عن أبعاد ما يجري أمام عينيه ، راجع ، المرجع نفسه ، صـ ٤٥ .
٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٦ .
٣- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٤٦ .
٤- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٥٨ .

إطار التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ديباجة تتضمن فلسفة وأسس السلام ، وتسعة بنود ، ولم تتضمن أي تغيرات في المواقف المصرية الأساسية تجاه مسائل الانسحاب والمستوطنات والقدس واللاجئين ، وفيما يلي عرض موجز لأهم ما تضمنه المشروع المصري [١] .

أعربت **المادة الأولى** عن تصميم الأطراف على التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط بتوقيع معاهدات سلام على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ بجميع أجزائهما .

أما **المادة الثانية** فتشير إلى شروط ومتطلبات إقامة السلام والتي يستلزم الوفاء بها كالتالي :

١. انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة طبقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وعليه يتم الانسحاب من سيناء والجولان إلى الحدود الدولية . ومن الضفة والقطاع إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩. وفي حالة الاتفاق على تعديلات طفيفة يجب ألا تعكس ثقل الغزو .
٢. ضرورة إزالة المستوطنات وفق جدول زمني .
٣. أما ترتيبات الأمن فهي تشمل النقاط الست الواردة في المشروع المصري [المقدم في مباحثات ليدز] ، مع وجوب انضمام جميع الأطراف إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتعهدهم بعدم إنتاجها أو حيازتها [٢] .
٤. حل المنازعات بالطرق السلمية وقبول الاحتكام إلى التنظيم الدولي بالنسبة للمنازعات الناتجة عن تفسير إطار السلام [٣].
٥. وفيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية لتطبيق الحكم الذاتي يتم إلغاء الحكومة العسكرية في الضفة والقطاع مع نقل السلطة للجانب العربي على نحو سلمي منظم . على ألا تتجاوز الفترة الانتقالية مدة خمس سنوات ، يتولى الأردن خلالها الإشراف على إدارة الضفة الغربية، بينما

١- انظر ، نص المشروع ، ملحق و ثائق مذكرات محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٥١٨- ٥٢٢.
٢- ومن المفارقات أن مصر سارعت ووقعت على هذه المعاهدة ، بينما رفضت إسرائيل الانضمام إليها ومازالت حتى الآن .
٣- كان لهذا البند أهمية بالغة في قضية طابا والانسحاب الإسرائيلي من سيناء في مراحله النهائية فيما بعد .

تتولى مصر الإشراف على قطاع غزة وذلك بالتعاون مع ممثلي الشعب الفلسطيني المنتخب . الذين يمارسون السلطة المباشرة فور إلغاء الحكومة العسكرية الإسرائيلية ، وممارسة الشعب الفلسطيني حقه الأساسي في تقرير مصيره فور انتهاء المرحلة الانتقالية . كما توصي مصر والأردن بأن يكون الكيان الفلسطيني مرتبطا بالأردن . إضافة إلى تمكين اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة أو التعويض .

أما فيما يتعلق بالقدس فقد نصت الوثيقة المصرية على ضرورة انسحاب إسرائيل من القدس إلى خط الهدنة ١٩٤٩ وعودة السيادة والإدارة العربية للقدس العربية مع مراعاة حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة . وبالتوازي الزمني مع تنفيذ الانسحاب يتم إقامة العلاقات طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الاعتراف الكامل وإنهاء المقاطعة وضمان حرية المرور البحري في قناة السويس مع تعهد إسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناجمة عن الاحتلال [ضد السكان والمنشآت واستغلالها الموارد الطبيعية] .

وبمجرد توقيع هذا الإطار الذي يعتبر كلا متوازنا ومتكاملا تكون الأطراف الأخرى مدعوة للانضمام إليه في إطار مؤتمر جنيف للسلام [م٣] .

وسوف يشترك ممثلو الشعب الفلسطيني في محادثات السلام التي تجرى بعد توقيع هذا الإطار [م٤] مع إقرار مشاركة الولايات المتحدة في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات والتوصل إلى الجدول الزمني المحدد لتنفيذ التزامات الأطراف [م٥] .

وخلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار تبرم معاهدات السلام [م٦] . وتتضمن المواد [م٧ ، م٨ ، م٩] مطالبة مجلس الأمن بضمان معاهدات السلام واحترام أحكامها ، وضمان الحدود بين الدول الأطراف ، وأخيرا ضمان الولايات المتحدة لتنفيذ الإطار والمعاهدات التي توقع وفقا لهذا الإطار تنفيذا كاملا وبحسن نية طبقا للتعهدات الواردة أعلاه [١] .

١- انظر نص الوثيقة ، المصدر المشار إليه .

وكما كان متوقعا رفض بيجن المشروع المصري برمته بحجة أنه يؤدي لقيام دولة فلسطينية"إرهابية" وأصر على أن يكون مشروعه للحكم الذاتي - الذي قدمه في مباحثات الإسماعيلية - هو أساس التفاوض ، وأعاد تكرار مواقفه دون أن يقدم أي مخرج . في الوقت الذي لم ينس كارتر التذكير بأن الأمن الإسرائيلي يجب أن يكون مركز اهتمام الجميع ؛ لأن الجهود المبذولة لن تلق الدعم لامن حكومة إسرائيل و الشعب الإسرائيلي فحسب ، إنما أيضاً من الرأي العام الأمريكي ومن الكونجرس .

وإزاء تصادم السادات وبيجن أصر كارتر على دعم التوقيع على اتفاقية بشأن سيناء قبل الوصول إلى تفاهم بشأن الضفة الغربية وغزة [١] . وهو ما رفضه السادات موضحا أن المشروع المصري يشير إلى قيام دولة فلسطينية مرتبطة بالأردن وليست مستقلة ولن تكون هناك تسوية بدون حل القضية الفلسطينية . معلنا أنه لن يوقع على أي اتفاق بشأن سيناء قبل التوصل لاتفاق حول الضفة الغربية وقطاع غزة أو هكذا بدا الأمر ولو مؤقتا [٢].

وعند هذا الحد انتهت تلك الجولة ، وتم الاتفاق على العودة إلى الاجتماع في اليوم التالي . وعلى الفور أخذ الوفد الإسرائيلي على عاتقه الشروع في صياغة الرد الإسرائيلي المضاد على ألا يسلم على الفور حتى لا يعتبر بمثابة رد رسمي على الوثيقة المصرية بل يحتفظ به في جعبة بيجن حتى الوقت المناسب . إذ لم تكن اللحظة مناسبة بعد للإعلان عنه [٣].

وخلال اليوم الثالث الموافق السابع من سبتمبر اجتمع الرؤساء الثلاثة للاستماع إلى عرض بيجن للموقف الإسرائيلي رداً على اقتراح السادات ؛ فأخذ بيجن يستعرض مقترحات السادات ويرفضها واحدة إثر الأخرى . فأوضح رفضه القاطع لإقامة دولة فلسطينية مستغلا بذلك موقف كارتر والسادات معا بعدم موافقتهما على ذلك . وسارع السادات يوضح أن الدولة الفلسطينية ستكون

١- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٤٣ – ٤٨ .
٢- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤١٨ .
٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٦٠ .

مرتبطة بالأردن ومنزوعة السلاح ، وأضاف السادات بأنه على استعداد للتوقيع باسم الفلسطينيين ، إذا لم يشارك الملك حسين في المباحثات [١] ؛ ليتنازل من لا يملك لمن لا يستحق .

هنا ومن قبيل المراوغة والتسويف ركز بيجن هجومه ومعارضته على موضوع المستوطنات الإسرائيلية بسيناء برفضه إزالتها بحجة عدم استطاعة أي زعيم إسرائيلي التصريح بذلك ، كما أنها لا تبدو إنقاصا مطلقا للسيادة المصرية على سيناء . وأضاف بأن هناك أربعة شروط أخرى يجب أن تستوفى ليصبح بالإمكان إعادة سيناء إلى مصر وهنا هدد السادات بقطع المفاوضات إذا استمر بيجن في المساومة على الأرض . بينما كان بيجن أكثر هدوءاً وثباتا ، وذكر أنه قدم تنازلا هاما عندما عرض إعادة القطاع الساحلي الممتد بين ايلات وشرم الشيخ الأمر الذي رفضه جميع أسلافه متجاوزا بذلك نتائج الحرب ومبادرات السلام [٢] .

أما بشأن انتقال السلطة في الضفة الغربية وغزة بعد الفترة الانتقالية أكد بيجن أن لإسرائيل كامل السلطة على تلك الأراضي [٣]. وأمام تصلب بيجن ومحاصرة كارتر كان السادات يحاول العثور على اتفاقية إيجابية في كامب ديفيد أملا في مشاركة الأردن وأطرف النزاع الآخرين في المفاوضات اللاحقة حتى يخرج من تلك المعضلة وذاك الطوق [٤] .

اللقاء الثالث والأخير في اجتماعات القمة :

فتح بيجن النار بإعلان تراجعه ـ ردا على سلسلة تنازلات السادات و كأسلوب من ضمن أساليب الابتزاز والمساومة على الجانب الآخر ـ عن مبدأ مناقشة المشكلات الأساسية والأكثر حساسية في كامب ديفيد . فقد اقترح إرجاء دراسة بعض القضايا المتعلقة بسيناء في المستقبل بما فيها المستوطنات والمطارات ، على

١- المرجع نفسه ، صـ ١٦٠ .
٢- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٥٥ ـ ٥٦ .
٣- ذكر بيجن أن حرب ١٩٦٧ خارج نطاق مبدأ عدم مشروعية احتلال الأرضي بواسطة الحرب ، فإسرائيل لا تدان بشيء من ذلك ، لأنها كانت ملزمة بالدفاع عن نفسها ، وبالتالي فإن احتلالها للأرض كان أمرا مشروعا ..
4- Laura Zittrain , Eisenberg . op. cit , P 37 .

أن يقوم بذلك مسئولون عسكريون من البلدين ، وعرض نتائج المباحثات على حكوماتهم . وهو ما رفضه السادات وأصر على عدم تنازله بشأن المستوطنات والمطارات ، كما أنه لا يقبل بوجود عسكري في سيناء سواء كان إسرائيليا أو أمريكيا [1]. وبرغم نجاح تشدد السادات بشأن المستوطنات و المطارات إلا أنه عجز أمام شرط التواجد العسكري في سيناء على نحو ما سنرى .

وبدت مماطلة بيجن ومراوغته بالضغط على أعصاب السادات بالتلويح إلى دكتاتورية السادات وسطوته وإمكانية تحويل الرأي العام المصري كيفما يشاء ـ فليس أدل على ذلك من زيارة القدس ليضرب بيجن علي الوتر الحساس ـ فإذا غض السادات النظر عن المستعمرات الثلاث عشرة في سيناء يستطيع أن يقنع الشعب المصري بسهولة بأن وجودها ليس مشكلة على أي حال ، أما بيجن فهو ملتزم بجدول انتخابي [2]. وكان ذلك بمثابة إهانة واضحة موجهة إلى السادات بسبب تقلباته السياسية وعدم وضوحه ، فضلا عن استبداده في اتخاذ القرار وسابقة تنازلاته . وهنا وصلت المفاوضات إلى مأزق حقيقي بسبب التناقض الحاد بين الموقفين المصري والإسرائيلي ، ولم يكن هناك بديل عن التدخل الأمريكي و إلا فشل مؤتمر القمة وضاعت أحلام الجميع ..

وتأمينا لمغبة عواقب الأمور سارع السادات بنشر الاقتراح المصري في الصحف المصرية حتى يتسنى لكافة البلاد العربية معرفة أن السادات لم يقدم أدنى تنازلات لإسرائيل ، وأنه شديد التمسك بالخط العربي المتطرف. فكيف إذن سيواجه حقائق الأمور والاتهام بأنه لم يلتزم بما أعلنه على الملأ ؟ إلا أن رده على ذلك مبرراً موقفه أنه لم يتنازل عن شيء للإسرائيليين ، ولا حتى عن بوصه واحدة ، ولكنه استجاب لطلب الرئيس كارتر " صديقنا وحليفنا " ، ونحن بحاجة إلى مساعدته [3] .

١- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٥٥ ـ ٥٦ .

٢- بالتلويح بأن المصريين شعب قابل للتأثير يسلم قيادته إلى رؤسائه ومن ثم يملون عليه معتقداتهم وسياستهم ، انظر ،المرجع نفسه ، صـ ٥٩. وكذلك ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤١٩ ـ ٤٢٣ . إلا أن اغتيال السادات بين حراسه على مرأى ومسمع العالم أجمع كان بمثابة الرد الموضوعي لاستخفاف بيجن .

٣- موشي دايان . الاختراق ، صـ ١٦٠ . فكان السادات آخر رجل في الشرق الأوسط باستثناء الإسرائيليين بالطبع ، يرغب في إقامة دولة فلسطينية بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية . راجع عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ ١٢٩.

وعلى أية حال ، فمن خلال اجتماعات القمة الثلاثية تحددت القضايا التي يحتمل أن تعرقل التوصل إلى اتفاق ناجح في كامب ديفيد . تصدرها عدم استعداد بيجن للقبول بمبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة ، حسبما يدعو إليه القرار ٢٤٢ ، و أنه لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة . مضافا إلى ذلك وضع الضفة والقطاع بعد الفترة الانتقالية ، **والثانية** مشكلة المستوطنات في سيناء والضفة وكذلك مطارات سيناء وكانت **الثالثة** هي مسألة كيفية ربط الأردن و الفلسطينيين بالجولات اللاحقة من المفاوضات [١] .

وارتأى الفريق الأمريكي أنه لا طائل من وراء بذل محاولة في كامب ديفيد لحل مسائل الحدود بين إسرائيل وبين كيان فلسطيني أردني ؛ نظراً لتشدد بيجن كما أن الأطراف العربية المعنية مباشرة بالنزاع لم تكن حاضرة . وعلى هذا تم إرجاء مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة ، وكذلك وضع القدس . ورأوا بدلا من ذلك أن مصر و إسرائيل تستطيعان تحقيق بعض التقدم في التخطيط لنظام حكم انتقالي في الضفة وغزة انطلاقا من فكرة تفكيك الحكم العسكري واستبداله بإدارة مدنية فلسطينية منتخبة [٢] .

ورغم ذلك فقد ظهرت مشاكل عسيرة في التوصل إلى اتفاق عام على المبادئ المتعلقة بسيناء فكان من المنتظر أن تتخلى إسرائيل عن المستوطنات والمطارات العسكرية شريطة وضع ترتيبات أمنية صارمة انطلاقا من موقف السادات المتشدد إزاء الأرض والسيادة لأنهما خارج المساومة . إلا أن مرونة السادات تكفلت بالالتفاف حول كل ذلك ..

وبناء على هذا التقييم اتجه الفريق الأمريكي إلى وضع تفاصيل معاهدة سلام مصرية / إسرائيلية بما في ذلك ترتيبات أمنية محددة في ظل إطار فضفاض . وتحقيقا لذلك قرر كارتر فض الاشتباك بين السادات وبيجن ، والنزول في ساحة المعركة بكل ثقله [٣] .

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٥٥ .
٢- سيروس فانس ، المرجع نفسه ، صـ ٥٦ .
3- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 37 .

وعلى مدى الأيام العشرة التالية استقر نمط محدد لإدارة المباحثات يقوم بمقتضاه الوفد الأمريكي - في كثير من الأحيان الرئيس و وزير الخارجية فانس وحدهما - بالاجتماع على حده بكل من السادات وبيجن ، لانتزاع بعض التنازلات ورد فعل محدد بشأن مقترحات ما لتدرج في المشروع الأمريكي المقترح والقابل للتغيير خلال مناقشته مع الزعيمين الإسرائيلي والمصري . وبهذه الطريقة طفت على السطح بسرعة القضايا الخلافية الأساسية . وبذلك أعطيت واشنطن حرية الحركة بتقديم مشروعها للسلام مع ضمان إمكانية نجاحه نسبيا في إطار مفهوم أن بعض التسويات اللامقبولة في حالة تقديمها من قبل إسرائيل أو حتى من قبل مصر قد تكون النظرة إليها أكثر إيجابية إن صدرت عن واشنطن [١]. هكذا كان وضع الشريك الكامل الذي ارتضاه السادات في المفاوضات والذي يعبر عن رأي إسرائيل ذاتها شكلا وموضوعا ؛ فهما وجهان لعمله واحدة . وعلى أية حال ، اجتمع الوفد الأمريكي بالوفد المصري لعرض فلسفة مشروعه المرتقب ليتناول بعض القضايا محل الخلاف تمهيدا للإعداد للمشروع الأمريكي. فعرض كارتر الأفكار التي سوف يتضمنها المشروع الأمريكي التي تدور في فلك التخطيط الإسرائيلي ؛ حيث عرض ضرورة تأجيل بحث القضايا الرئيسية كالسيادة على الضفة الغربية وغزة ، والتفرقة بين وضع المستوطنات في سيناء وفي الأراضي المحتلة الأخرى ، و عدم الاكتراث بمشاركة الأردن في المباحثات ، وأفضلية عدم الخوض في التفاصيل والاكتفاء بالخطوط العريضة للتسوية بدعوى عدم وجود من يحق له الحديث باسم الفلسطينيين ، وأن يتم الانسحاب وتحديد الحدود على أساس صيغة فيينا [٢] ، مع فرض ما يتفق عليه على باقي الدول العربية ولو كان حلا ناقصا أو جزئيا وأخيراً اتخاذ مشروع بيجن للحكم الذاتي أساسا للتسوية. على أن الولايات المتحدة ستحاول التفاهم مع إسرائيل على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة بعد نهاية الفترة الانتقالية [٣] .

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٦ .
٢- تمت الإشارة إليها سابقا .
٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤١٨ – ٤٢٣ .

والأخطر من ذلك أن السادات آثر الصمت حيال ما عرضه كارتر من أمور خطيرة تتطلب التصدي الفوري لها ومعالجتها في المهد حتى لا يفهم ضمنا قبولها؛ مما دفع وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لتفنيد ورفض المقترحات الأمريكية [١]. ولم يحرك السادات ساكنا حيال تلك المعركة الدائرة وبصمت السادات أنهى كارتر تلك الجولة لصالحه واعدا وزير الخارجية المصري بأنه سيفكر فيما ذكره بعين الاعتبار و مذكراً إياه بأنه إذا كان الرفقاء الثلاثة معا في جانب واحد فلن تجرؤ قوة من خارج المنطقة أو داخلها على التصدي لهم . وبدا أن أمورا كثيرة تجري في الخفاء بين كارتر والسادات وعلى الوفد المصري الاستعداد لتقبل المفاجآت وعلى الأرجح ستكون غير سارة .

وعلى الجانب الأخر راجع كارتر مع بيجن النقاط التي سوف يدور المشروع الأمريكي حولها ، وحثه على أن يكون متساهلا بشكل أكبر حول القضايا الأخرى كما أخبره بتنازلات السادات التي كان على استعداد لتقديمها ، بجانب أشياء أخرى؛ لعل أهمها إعطاء إسرائيل مهلة من ثلاث لخمس سنوات لسحب مستوطناتها بسيناء وقرر كارتر الالتفاف حول بعض المشكلات الأساسية التي لم يتم حلها وتوشك أن توقف توقيع الاتفاق بين مصر و إسرائيل ، بأن تدرج القضايا الأكثر حساسية ضمن اتفاق على نص مشترك يمكن أن يؤول بطريقتين مختلفتين من كلا الطرفين كل حسب رغبته وهواه ـ على غرار الصياغة الغامضة ومتاهة القرار ٢٤٢ـ إلا أن بيجن تجاهل ذلك وأصر على موقفه بشأن المستوطنات [٢].

وعلى ضوء هذه التنازلات من جانب والخداع من جانب آخر صاغ الوفد الأمريكي الوثيقة الأمريكية التي تضمنت : إنهاء الحرب وإقامة سلام دائم ، إعادة النظر في الحدود ، فتح المياه الدولية للسفن الإسرائيلية ، إنهاء الحظر والمقاطعة، وإقامة علاقات طبيعية بين البلدين مع انسحاب متوال لإسرائيل من سيناء ، مع نزع السلاح عن سيناء وإيجاد ضوابط له ، وتحديد الإجراءات المؤدية لحل

١ـ انظر ، المرجع نفسه ، صـ ٤٢٣ ـ ٤٢٥ .
٢ـ جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٦٢ . وللأسف سخر بيجن من السادات واستفهم عما يقال بشأن رجل شريف يقدم وجهة نظر في العلن وأخرى على انفراد ، انظر ، المرجع نفسه ، صـ ٦٣ .

الاختلافات وتحديد المبادئ التي يتوجب الحرص عليها في المفاوضات اللاحقة بين إسرائيل وجاراتها الأخريات . كما نص على الإدارة الذاتية للفلسطينيين في فترة انتقالية خمس سنوات يثبت فيها الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة . مع انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة إلى المواقع التي تتيح لها ضمان أمن إسرائيل . وتسوية سريعة لمشكلة اللاجئين ، وتحديد مهلة ثلاثة أشهر تستغرقها المفاوضات التي يتوجب لها أن تنتهي إلى معاهدة للسلام بين مصر و إسرائيل [١].

كما احتوت الخطة بعض النقاط محل الخلاف : الاعتراف الدبلوماسي الواضح والكامل من قبل مصر بإسرائيل ، مشاركة الأردن والفلسطينيين على قدم المساواة مع المصريين والإسرائيليين في كل المفاوضات المقبلة حول الضفة بما فيها المفاوضات حول عودة اللاجئين والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني خاصة حق تقرير مستقبله ، وحقوق الأردن على الضفة وغزة وضبط السلطة المحلية في هاتين المنطقتين بواسطة إسرائيل والأردن ومصر ، وتحديد وضع القدس بعدم تقسيم المدينة مرة أخرى مع عدم الخوض في تفاصيل التسوية ومسألة السيادة على القدس وتركها للتفاوض [٢] .

كما عرض المشروع الأمريكي عدة قضايا هامة لم يتم الوصول فيها إلى اتفاق ، لعل أهمها تجميد المستوطنات في الأراضي المحتلة لمدة خمس سنوات ، وكذلك تحديد مصدر السلطة في الضفة الغربية وغزة بعد انقضاء الفترة الانتقالية ، وأخير إيجاد صيغة ملائمة لضمان تطبيق نصوص القرار ٢٤٢ بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة [٣].

وأمام الرفض الإسرائيلي بشأن المستوطنات وعدم نيتها في الانسحاب من الضفة والقطاع ورفضها القاطع لإدانة القرار ٢٤٢ لها . ومع مواصلة المناقشات تزايد الاعتقاد بأنه إذا كان لابد من التوصل إلى إطار اتفاقية فإن السبيل الوحيد للتغلب على مشكلة الخلاف في الرأي بشأن المسائل الهامة يتمثل في تجاهلها؛

١- راجع ، موشى دايان ، الاختراق ، صـ١٦١-١٦٤ .
٢- موشي دايان ، المرجع نفسه.
٣- جيمي كارتر، مرجع سابق ، صـ ٦٨ .

إما عن طريق إغفالها في الاتفاقية أو إعداد صيغة غامضة يتسنى لكل طرف تفسيرها على النحو الذي يريده . فكان لابد من استبعاد ما عرف "بصيغة أسوان" التي تناولت الحقوق الشرعية للفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم ، والتخلص من الالتزام بتنفيذ القرار ٢٤٢ وإدانته لاكتساب الأرض عن طريق القوة . وكان الفشل في ذلك يعني إرغام إسرائيل على الانسحاب من الضفة وغزة والجولان وإقامة الدولة الفلسطينية ، وهذا ما تحارب إسرائيل من أجله بكل شراسة [١] .

وعلى هذا قرر الوفد الإسرائيلي خلال مناقشة الوثيقة الأمريكية مع الوفد الأمريكي عدة نقاط :

- الاستعداد للانسحاب من سيناء إلى الحدود الدولية ، على أن تظل المستوطنات الإسرائيلية وحقول البترول في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية .

- أما بالنسبة للضفة الغربية وغزة فإن التأكيد على عدم الانسحاب من هذه الأراضي لا يزال قائما وبعناد ، مع الإصرار على عدم إدراج مقدمة القرار ٢٤٢ في معاهدة السلام .

- أما عن موضوع الفلسطينيين فقد استقر الرأي على الابتعاد عن أي صيغة تعني الموافقة على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم . وتم الاقتراح بإرجاء تقرير مستقبل العرب الفلسطينيين في الضفة وغزة في محادثات تجرى بين الفلسطينيين ومصر وإسرائيل والأردن في وقت لاحق [٢].

وعموما ، فقد تصدى بيجن بشراسة لمقترحات كارتر ؛ فرفض وعدل أجزاء ضخمة من المقترحات الأمريكية ، وأجبر واشنطن على التراجع عما أعلنته بشأن الفلسطينيين والقرار ٢٤٢ ـ الذي اتخذ أساسا للتسوية ولا يزال ـ ولم يذعن بيجن لتهديدات كارتر لأن الأخير هو الذي يقع في قبضة بيجن وليس

١- موشي دايان . الاختراق ، صـ ١٦٢ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ١٦٤ .

العكس [١] . واستعد بيجن لمواجهة فشل كامب ديفيد بإعداد وثيقة مرتجلة لتكون سيفا ذا حدين ضد كارتر والسادات معاً [٢] .

وأخيرا وبعد تلك المداولات وتحت وطأة التهديدات عرض المشروع الأمريكي على الجانب المصري صباح ١١ سبتمبر الذي قد عكس تراجع واشنطن عن مواقفها المعلنة والثابتة بشأن النزاع العربي / الإسرائيلي أمام قوة الضغوط الإسرائيلية ؛ فقد بدت بصمات التشاور [الإملاء] الإسرائيلي واضحة على المشروع وعلى فلسفته ولغته ونصوصه واصطلاحاته ؛ فلم ينص المشروع على الانسحاب من الضفة مع تعديلات طفيفة ، وأحيطت الإشارة إلى حق تقرير المصير بالغموض ، كما أغفل قضية القدس ، وكذلك مصير المستوطنات سواء في سيناء أو في الضفة وغزة . وعلى الجانب الآخر يعطي المشروع لإسرائيل دوراً رئيسيا وسلطات واسعة في الضفة والقطاع خلال الفترة الانتقالية . بينما يجعل دور مصر والأردن ثانويا فيهما بل يكاد يقتصرعلى توفير الحماية لإسرائيل ، كما لم يعالج المشروع موضوع عودة اللاجئين معالجة مؤثرة . وجعل ترتيبات الأمن لإسرائيل وحدها وليس للأطراف جميعا ، كما تضمن المشروع نصا استفزازيا مفاداه أنه إذا لم تشارك الأردن في المفاوضات فستمضي مصر وإسرائيل وسكان الضفة وغزة في إنشاء سلطة الحكم الذاتي والإشراف على إدارتها وهو ما قد وافق عليه السادات من قبل [٣].

١- كان بيجن مدركا تماما لمدى قوته وقدرته على تنفيذ تهديداته لكارتر ، فعلى المدى القريب فإن فشل مؤتمر كامب ديفيد سيكون فشلا لكارتر ذاته – بغض النظر عما قد يصيب بيجن من طلقات طائشة – وعلى المدى المتوسط فهناك الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي وهناك أيضاً اتفاقية بنما ومشروع كارتر للطاقة وغير ذلك مما قد يجد في الأمر ، وعلى المدى الأبعد فهناك انتخابات الرئاسة في سنة ١٩٨٠ وفرصة كارتر في إعادة انتخابه رهنا بيد بيجن وما عليه إلا أن يعطي الإشارة إلى جماعات الضغط الصهيونية و إلى طابوره الخامس المتربص في الكونجرس وفي الإدارة وفي الوسط الإعلامي وفي كل مكان والبقاء للأقوى .بشأن هذا التحليل ، انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤٥٠ – ٤٥١ .

٢-عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ١٤٧ .

٣- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤٥١ . مع الوضع في الاعتبار أن الملك حسين كان رهنا لإشارة الحضور و المشاركة في مباحثات كامب ديفيد وبخاصة مراحلها النهائية ، إلا أن السادات أبى ألا يشاركه أحدا مهرجان السلام بكامب ديفيد .ومن ثم لم يكن كارتر أكثر حماسا من الرئيس المصري ، انظر ، شهادة حسن التهامي ، محمد الطويل ، صـ ٤٤٧ ـ ٤٤٩ .

هكذا بدا المشروع إسرائيليا لحما ودما ولكنه يحمل الجنسية الأمريكية ، ليكون بمثابة ضربة قاصمة للموقف المصري التفاوضي في كامب ديفيد ، ونقطة تحول حاسمة لصالح إسرائيل خاصة مع استعجال السادات بتقديم مشروعه الخاص بإطار السلام في أول يوم عمل لمؤتمر القمة وهنا عجز السادات ووقع في مصيدة المشاريع ومتاهة الصياغات الغامضة التي أدت إلى تآكل مركزه التفاوضي وانهيارموقفه تماما في نهاية الأمر .

وبعد دراسة دقيقة ومتعمقة للمشروع الأمريكي من الجانب المصري ، اجتمع الوفدان المصري والأمريكي برئاسة وزيري خارجية البلدين لمناقشة المشروع وتقديم الرد المصري الرسمي على هذا المشروع ، والذي تركز على النقاط الآتية :-

1. إن المشروع يعكس الكثير من الأفكار الإسرائيلية ، وهو ما تم تفنيده بميله الحاد إلى الجانب الإسرائيلي ، حيث مطالبة الجانب العربي بإنهاء الحرب في الوقت الذي لا تلتزم فيه إسرائيل بالتفاوض مع باقي أطراف النزاع .
2. محاولة الدخول في حلقة مفرغة بإغفال المشروع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة عن عمد والتي ارتضتها الأطراف أساسا للمفاوضات .
3. لم يطرح المشروع بوضوح ضرورة الانسحاب الكامل من سيناء ، بل يؤكد سيادة مصر على سيناء فقط ، إذن فلم تحل مشكلة المستوطنات والمطارات بسيناء بعد ، لذا لابد من التأكيد على الانسحاب الكامل .
4. إن المقترحات الخاصة بالضفة الغربية وغزة تمنع الشعب الفلسطيني من مباشرة حقوقه وتعطي إسرائيل سلطات وحقوقا تتيح لها في الواقع إفشال أية احتمالات لتطوير الموقف بعد انتهاء الفترة الانتقالية .
5. أما بالنسبة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فقد أغفل المشروع ذاك الحق تماما ، وأعطى لإسرائيل حق الفيتو بالنسبة لاستخدام هذا الحق ، وهذا يعد خرقا لصيغة أسوان وتراجعا لما أعلنته واشنطن .
6. كما أن المشروع أهمل النص بأن يكون الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خط الهدنة لعام ١٩٤٩مع تعديلات طفيفة ، بل إن المشروع ترك المجال مفتوحا أما إسرائيل للسيطرة على هذه المناطق وإمكانية ابتلاعها .

7. لم يتناول المشروع تصوراً واضحا للوضع بعد انتهاء المرحلة الانتقالية ولا يلزم إسرائيل بانسحاب نهائي ، كما لم يعط لمصر والأردن دوراً إلا مجرد الاشتراك في المفاوضات .
8. إن المقترحات تتناول مسألة القدس بشكل غامض ، ولا تنص على اعتبارها جزءاً من الضفة الغربية بما يوصي باستمرار الحكم الإسرائيلي فيها .
9. كما يعطي المشروع لإسرائيل حق الفيتو في مسألة عودة اللاجئين والنازحين .
١٠. وأخيرا معالجة مسألة الأمن الإسرائيلي على حساب الأطراف العربية وليس لجميع الأطراف [١] .

وعقب توضيح الموقف المصري إزاء المشروع الأمريكي على هذا النحو تم تحديد عدة مطالب رئيسية :

- تحقيق التوازن بين التزامات الأطراف .
- تأكيد انسحاب إسرائيل الكامل عدا بعض التعديلات الطفيفة في الخطوط في الضفة الغربية تتفق عليها الأطراف .
- احترام السيادة والأرض .
- ضمان مشاركة باقي الأطراف العربية في جهود السلام [٢] .

وفي أعقاب هذا النقاش وافق الجانب الأمريكي على حذف نقاط كثيرة من المشروع بناء على طلب الوفد المصري ، وعلى تعديل نقاط أخرى ، كما وعد بإعادة النظر في غيرها . وبالفعل تلقى الوفد المصري مشروعا أمريكيا معدلا على ضوء المناقشات التي جرت بينهما في اليوم التالي [١٣ سبتمبر ١٩٧٨] تضمن تحسينات كثيرة على المشروع الأول ؛ حيث عادت صيغة أسوان إلى أصلها بعناصرها الثلاثة [حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها – الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين – مشاركة الفلسطينيين في تقرير مصيرهم]

١- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤٦٦ – ٤٦٨ .
٢- ومن المفارقات أن كل ما تضمنه البيان الخاص بالرد المصري على المشروع الأمريكي من ملاحظات واعتراضات تكاد تنطبق بحذافيرها على اتفاقيات كامب ديفيد التي تم التوقيع عليها في نهاية المؤتمر .على نحو ما سنرى .

وأضيف نص يشير إلى منع إنشاء مستوطنات جديدة في الضفة والقطاع خلال مرحلة التفاوض ، وعدم التوسع في المستوطنات القائمة ، وحذف النص الذي يعالج حالة عدم دخول الأردن في المفاوضات [١] .

وبالرغم من هذه التعديلات إلا أن أساس المشروع الأمريكي ظل على ما هو عليه بإعطاء إسرائيل دوراً أساسياً في الضفة والقطاع في المرحلة الانتقالية ويتيح لها الاستمرار في الإمساك بزمام الأمور ويخولها حق الفيتو على أي قرار أو إجراء، فضلا عن أنه يعلق مسألة السيادة [٢]. وبذلك ظل هيكل المقترحات الأمريكية يستند إلى هيكل مشروع الحكم الذاتي الإسرائيلي رغم ما طرأ عليه من تغييرات سواء بالحذف أو الإضافة من كلا الجانبين [٣].

وفي اليوم العاشر الموافق ١٤ سبتمبر تم التوصل إلى صيغة متفق عليها بشأن مسألة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء بعرضها على الكنيست لاتخاذ قرار بشأنها . وأعلن السادات بدوره أنه إذا وافقت إسرائيل على طلبه الخاص بإزالة المستوطنات يصبح في إمكانه التوقيع على الاتفاقية . أما عن القدس فقد ظلت الفجوة بين موقف كل من مصر و إسرائيل شاسعة ، وبات واضحا أن الأمر بحاجة لمزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة الشائكة في حالة إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأخرى [٤]. رغم موافقة السادات على المقترحات الأمريكية بشأن القدس إذا تم إضافة فقرة صغيرة تشير إلى حق المسلمين في رفع علم الإسلام فوق أماكنهم المقدسة [٥] طبعا ليس للإسلام علم وإنما كان ذلك مجرد تميمة ذرا للرماد ، وهو ما يفسرمدى شكلية و سطحية معالجة السادات للقضايا الشائكة .

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٧ .
٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٣٤ .
٣- انظر نص مشروع الحكم الذاتي ، مشاريع التسوية الإسرائيلية [٦٧ – ١٩٧٨] ، دراسة وثائقية نقدية .
٤- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٦٩ .
٥- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٨٤ .

وظلت مستوطنات سيناء حائط سد أمام تقدم المفاوضات والوصول إلى اتفاقية السلام ولم تساعد المقترحات الأمريكية في سد الهوة بين الموقفين المصري والإسرائيلي ، خاصة مع تشبث بيجن منذ البداية بمواقفه الثابتة بشأن عدم التنازل عن الضفة والقطاع وإصرار السادات على الحصول على لغة تلزم إسرائيل بالانسحاب النهائي من الضفة والقطاع ، وبشكل من أشكال تقرير المصير للشعب الفلسطيني الأمر الذي لم يظهر بيجن أي استعداد للتجاوب معه أو للتزحزح عن مواقفه [١] .

وفي ظل هذا الجمود أصبح التوتر الشديد يسيطرعلى السادات ؛ نظراً لمرور الوقت واقتراب موعد انتهاء القمة [١٧ سبتمبر ١٩٧٨] دون ظهور أي بوادر للتوصل إلى اتفاق أو لضغط أمريكي على بيجن لإبداء مرونة في مواقفه المتصلبة .

فجاءت زيارة دايان للسادات منفرداً لتؤكد ذلك وبشكل قاطع وتكون بمثابة مفترق طرق لمباحثات كامب ديفيد ؛ حيث أكد دايان على عدم الانسحاب من المستوطنات ومطارات سيناء واستخدام ورقة سيناء للمقايضة وإطلاق يد إسرائيل في الضفة والقطاع والضغط على مصر للخروج من حلبة الصراع العربي / الإسرائيلي مقابل حصولها على سيناء [٢].

وبدا واضحا تلاشي أي بادرة أمل في نجاح المؤتمر وقد قاربت تلك الجولة على الانتهاء . فشعر السادات بعجزه وتورطه بسبب تنازلاته وفقدانه لأرصدته وأوراق الضغط المضادة ووقوعه في مصيدة المشاريع والصياغات فكان عليه أن يختار ما بين " الموت شنقا أو الموت حرقا " ..

ولمواجهة المأزق لم يكن للسادات من مخرج إلا مناورة واهنة لعل وعسى أن تحدث دويها ؛ بأن شرع في حزم حقائبه استعدادا لمغادرة كامب ديفيد .

١- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٣٤ .
٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٦٧ – ١٦٨ . كذلك ، انظر ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، ص ١٤٠-١٤٤.

ولكنه سرعان ما تراجع أمام تهديدات كارتر- الذي أخذ موقف السادات على محمل الجد - فكان كارتر شديد القسوة مع السادات وهدده بالنتائج التي تترتب على مغادرته بتحمل السادات المسئولية كاملة عن إخفاق المؤتمر وفشله وبالتالي توجيه ضربة قاتلة للعلاقات المصرية / الأمريكية ، فضلا عن انهيار" الصداقة " بين الزعيمين [1]، وهو ما لا يستطيع السادات أن يضحي به أبدا ، كما لمح كاتر إلى أن مصر ستكون عرضه للخطر إلى أقصى حد بدون مساندة أمريكية [2] ..

والحقيقة كان كارتريخشى مغادرة السادات لكامب ديفيد - الذي كان بيده مفتاح الحرب والسلام في الشرق الأوسط - لما لذلك من أبعاد وما يتبعه من تطورات خطيرة ، لعل أهمها ما سوف يحدثه من تحالفات الدول العربية أولاً ، ثم تحالفاتها بالاتحاد السوفيتي من أجل ذلك أقنع كارترالسادات بالبقاء [3] . وكان ذلك نقطة تحول هامة نحو تورط السادات في قبوله سلسلة من التنازلات وصلت إلى حد الاستسلام الكامل وقيامه بالتوقيع في النهاية على ما لم يكن يراود إسرائيل في أكثر أحلامها تفاؤلاً ...

وعلى أثر ذلك امتلك كارتر زمام الأمور وكان لديه بديلان في ظل تأزم المفاوضات : **أولهما** إعطاء السادات أكثر الأشياء التي رغب في الحصول عليها أي إزاحة المستوطنات والمطارات من سيناء ، لكن على حساب التضحية بالمسودة الخاصة بالضفة والقطاع والتي كانت أصلا غامضة . وقد اقتنع كارتر بأن بيجن قد يفكر في التخلي عن المستوطنات في سيناء شريطة حماية ما هو أهم لدى بيجن وهو دعوى إسرائيل بالسيادة على الضفة الغربية وغزة ، وبالتالي أصبحت الصفقة المطروحة هي التخلي عن الإشارة للانسحاب من الضفة والقطاع مقابل الاستعداد الإسرائيلي لإعادة كل سيناء . **أما البديل الثاني** فكان دخول كارترفي مواجهة مع بيجن ولجوئه إلى الرأي العام الأمريكي والكونجرس، وإبراز أن

1-William B.Q uandt , op.cit , p 222

٢- و هو ما أوضحته جريدة نيوزويك على صفحات عددها الصادر بتاريخ ٢/ ١٠ / ١٩٧٨ ، نقلا عن أخطار كامب ديفيد ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

٣- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٨٥ .

بيجن هو العقبة الأساسية في المفاوضات ، وقد كان هذا البديل بمثابة مخاطرة شخصية لكارتر قد تعصف بمستقبله السياسي وبفرصة انتخابه لفترة ثانية [١] . ولتفادي ذلك فضل كارتر البديل الأول على أساس أنه الحل الأسلم .

و من هذا المنطلق تم إعداد المشروع الأمريكي الرابع والأخير كنسخة معدلة من المشروع الأمريكي للتسوية وتم عرضه على السادات وبيجن ؛ حتى يبديا ملاحظتهما الأخيرة عليه و حتى يتسنى لكارتر مناقشتها مع الجانبين والتوصل إلى اتفاق مشترك بشأنها ، ليتم إعداد الصيغة النهائية للاتفاقيات لتكون جاهزة للتوقيع في الموعد الذي حدد لانتهاء أعمال المؤتمر يوم الأحد الموافق ١٧ سبتمبر [٢] .

فجاء المشروع الأمريكي المعدل ليرسم الطريق إلى سلام كامل بين مصر و إسرائيل مستقلا تماما عما يجري في الضفة الغربية وغزة ؛ فلا رابط بينهما يضمن التزامن بين حل مشكلة سيناء وحل المشكلة الفلسطينية ، الذي سينتهي حتما إلى عقد معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل ، بينما تبقى الضفة وغزة تحت قبضة إسرائيل وضمها في نهاية الأمر . فالمشروع يعكس فلسفة بيجن للحكم الذاتي، ويلبي طلبه في تعليق السيادة على هذه الأراضي ؛ لذلك صيغ عمدا بالغموض وحفل بالثغرات مما يستحيل معه تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من تلك الأراضي وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره . ولم تسهم التعديلات التي أدخلت على المشروع إلا بإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي وترسيخه، فلا يعدو دور مصر والأردن - فيما لو اختارت الانضمام- كونه دوراً مظهريا وثانويا بفضل حق الفيتو الذي نص عليه المشروع مما يخول لإسرائيل حق الاعتراض على كل خطوة أو إجراء قد تراه معوقا لأهدافها ؛ إذ يشترط المشروع إجماعاً كاملاً يتضمن موافقة إسرائيل مهما أجمع الجانب المصري والأردني وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني على أمر فلن يتحقق [٣].

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٥ .
٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٠ – ١٧٢ .
٣- انظر محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤٨٣ – ٤٩٥ .

وأمام اعتراض وزير الخارجية على المشروع وتفنيده له أوضح السادات أن الحكم الذاتي سيؤدي إلى إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة والقطاع؛ مما سيؤدي إلى رفع المعاناة عن كاهل الفلسطينيين ، وكما ذكر له كارتر أن صياغة المشروع بالفعل ينتابها الغموض ولكن ليس هذا ذا أهمية ، فالمهم أنه سيكون بجانبه في مفاوضات الحكم الذاتي كشريك كامل . وقد أكد كارتر أنه عندما يعاد انتخابه رئيسا للفترة الثانية فسيكون في وضع أقوى يمكنه من الضغط على إسرائيل ويستطيع عندئذ تدارك العيوب والنقص في اللغة والصياغة التي لم يتمكن في الوقت الحالي من التوصل إلى أفضل منها بسبب جمود وتعنت بيجن وحرص كارتر على ألا يفشل المؤتمر ويقضي على عملية التفاوض بين مصر و إسرائيل إلى الأبد وتعود احتمالات قيام حرب جديدة [١] .

وبرغم كل ذلك ومدى توافق المشروع الأمريكي بشكل كبير مع الأفكار التي تضمنها مشروع بيجن للحكم الذاتي ، إلا أن الجانب الإسرائيلي حرص على إدخال المزيد من التعديلات على المشروع الأمريكي [٢]* فلم يسلم من المراوغة الإسرائيلية لانتزاع المزيد من التنازلات حتى آخر لحظة لإضفاء المزيد من الغموض على صياغة المشروع الخاص بالضفة وغزة . وبالفعل كان يوم السبت ١٦ سبتمبر يوما حاسما ، سواء داخل الوفد المصري باستقالة وزير الخارجية وهو الأمر الذي يدل على خطورة ما وصلت إليه المفاوضات بشكل يصعب تداركه حتى من وزير الخارجية المصري الذي وصل إلى مفترق طرق مع رئيس الجمهورية ، ولم يعد يتحمل مسئولية التنازلات التي قدمها السادات على مذبح كامب ديفيد كما و كيفا فداء لعودة سيناء و تتويجه بطلا للحرب والسلام، أوعلى صعيد مباحثات كامب ديفيد بالتصدي للقضايا الشائكة المتعلقة بالضفة الغربية وغزة [٣].

١- المرجع نفسه ، صـ ٤٩٢ . وبالتأكيد يثبت ذلك أن السادات لم يدرك أو يعي الدرس بعد ، فقد وضع كل أرصدته رهنا لنجاح الرؤساء الأمريكيين بدءا من نيكسون ومروراً بفورد وأخيراً كارتر . أبهذه الاستراتيجية وإلى هذا الحد تدار أهم وأخطر مرحلة من مراحل الصراع العربي / الإسرائيلي .

٢- بالطبع كانت كلها أو معظمها لصالح إسرائيل و تحصينها وليس لصالح مصر كما كان متوقعا .

٣- حول تفاصيل قرار استقالة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ، انظر ، المرجع نفسه ، صـ ٤٨٥ ـ ٤٩٥ .

وحتى ذلك الوقت كانت جميع المشاريع الأمريكية تتضمن صياغات بشأن انطباق القرار ٢٤٢ بما في ذلك مبدأ الانسحاب وعلى المفاوضات النهائية حول الضفة الغربية وغزة ، وكانت تدرج فيها دائماً فقرة تدعو إلى فرض تجميد المستوطنات [١].

ليشهد اليوم الأخير من مباحثات كامب ديفيد نشاطا مكثفا لسد الفجوات وعمليات تغطية ولو بالورق على بعض المسائل الرئيسية ؛ لذا تم إدخال تغييرات " جذرية " على المشروع الأمريكي ؛ فحذفت عناصر القرار ٢٤٢ بما فيها الانسحاب التي كان قد نص عليها المشروع نصا صريحا فيما سبق ، فقد أصر بيجن على التمسك بعدم تخلي إسرائيل عن دعواها بالسيادة على الضفة والقطاع ؛ توقعا بألا تخرج التسوية النهائية بعد السنوات الخمس الانتقالية عن فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة والقطاع وضمهما ، أو على الأقل أن تظل ترتيبات الحكم الذاتي كترتيبات نهائية بحيث تخضع للحكم العسكري الإسرائيلي ؛ لذلك تمسك بيجن بحذف الإشارة إلى عبارة " عدم جواز اكتساب الأرض عن طريق القوة " المدرجة في ديباجة القرار ٢٤٢ التي كان يصر عليها السادات على اعتبار أنها تشير إلى إمكانية إعادة الضفة والقطاع في النهاية [٢] . وقد رضخ كارتر لمطلب بيجن حيث تم حذف الإشارة إلى هذا المبدأ القانوني الدولي الذي كان يتصدر ديباجة القرار ٢٤٢. وبصعوبة بالغة استطاع أسامة الباز أن يضيف عند الإشارة للقرار ٢٤٢ عبارة بكل أجزائه على سبيل التعويض النسبي [٣]. وغيرت الصياغة من أجل توضيح أن المفاوضات ، وليست نتائج المفاوضات بالضرورة، تستند إلى مبادئ القرار ٢٤٢، وتم التعتيم بشكل بارع على المفاوضات بشأن الضفة الغربية وغزة بخلق مسارين: **أحدهما** للمفاوضات بين إسرائيل والأردن بشأن معاهدة سلام ، **والآخر** لبدء المحادثات بين إسرائيل وممثلين من الفلسطينيين

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٦ .

٢- ألم يدرك السادات بأن تلك العبارة ليست ذات أهمية أو مغزى و لم يكن إدراجها في ديباجة القرار بغرض التطبيق وإنما فقط إقرارا لصحة المبدأو ليس بالضرورة تطبيقه على أرض الواقع خاصة و أن إسرائيل هي المعنية بتلك الإدانة و طرفا في تلك المعادلة الصعبة. و لو كان الأمر مثلما ارتأه أو أعرب عنه السادات لحاجة في نفسه ؛ لقضي الأمر وقتما صدر القرارو لما وصل الصراع لما نحن عليه الآن . ولا ينتابنا أدنى شك في إدراك السادات أبعاد كل ذلك . إذن لم يخرج هذا الأمل عن إطار الوهم و خداع الذات بتحقيق المستحيل. مذكرات محمدحسن الزيات [القاهرة :دارالفكرالحديث ط١٩٩٣] ،صـ ١٦٦ـ ١٦٩

٣- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٣٦ .

بشأن الضفة والقطاع . كما طلب بيجن شطب الإشارة لمبادئ القرار٢٤٢ ، وبالفعل وافق الجانب الأمريكي على التعديلات الإسرائيلية . وبذلك لم يتم ذكر كلمة " انسحاب " في اتفاقية الإطار التي تم توقيعها في كامب ديفيد ؛ مما أدى إلى زيادة الغموض في الاتفاقية فيما يتعلق بالوضع النهائي للضفة والقطاع . في المقابل وافق بيجن على العبارة التي تشير إلى " احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني " شارحا لأعضاء وفده أنها مجرد كلمات لا تحمل معنى كبيراً [١]. وفيما يتعلق بعبارة الحكم الذاتي الكامل اعترض بيجن على ورودها في المشروع الأمريكي ، وأصر على إضافة عبارة " المجلس الإداري " بين قوسين أمام عبارة سلطة الحكم المحلي حتى تقلص الاختصاص التشريعي والقضائي وانحصار اختصاصها في المسائل الإدارية فقط ، و هو ما يتفق مع المفهوم الضيق للحكم الذاتي الذي ورد في مشروع بيجن وأصر عليه حتى النهاية [٢]. كما حذفت من المادة المتعلقة بالاتفاق بين مصر و إسرائيل على الإجراءات المنظمة لحل مشكلة اللاجئين الفقرة التي كانت تنص على أخذ قرارات الأمم المتحدة بعين الاعتبار عند بحث هذا الموضوع ، وهي القرارات التي تنص صراحة على حق اللاجئين في العودة والتعويض . ولم يترك بيجن فقرة أو نصا أو كلمة يشتم منها حق أو شيء من حق للشعب الفلسطيني إلا ودمغها بطابعه ما بين تشويهها أو إضفاء اللبس والغموض عليها [٣].

وفي الوقت الذي وافق فيه السادات على وجود قوات الأمم المتحدة ، ومد فترة سحب المستوطنات من سيناء لمدة ثلاث أعوام تبدأ من توقيع معاهدة السلام [٤] ، أصر بيجن على حذف النص على تجميد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة خلال مدة السنوات الخمس الانتقالية . وهي مادة أساسية كان يتمسك بها الجانبان المصري والأمريكي بإصرار على السواء ، فضلا عن تعليق السيادة على الضفة والقطاع إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية ، مع مشاركة

١- انظر سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٨٠ .
٢- بدر عبد العاطى ، مرجع سابق ، صـ ٣٧ .
٣- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٥٤٩ ـ ٥٠٠ .
٤- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٨٦ .

إسرائيل في الإشراف على الحكم الذاتي ، والإبقاء على قواتها العسكرية في الضفة وغزة خلال الفترة الانتقالية ؛ ليسهم كل ذلك في إطلاق يد إسرائيل في التوسع الاستيطاني ـ أداتها الفعالة لالتهام الأرض ـ مما يخلق أوضاعا يستحيل معالجتها [١] .

وفيما يتعلق بمسألة المستوطنات فقد تم التوصل إلى صيغة نهائية بشأن المسألة الشائكة المتعلقة بإزالة المستوطنات من سيناء - بعدما نجح بيجن في الاستخدام الاستراتيجي للوقت بإرجاء مناقشة هذه القضية حتى قرابة نهاية المحادثات لتجنب التعرض لضغوط بشأن المشاكل الرئيسية - وإحالتها للكنيست الإسرائيلي للتصويت عليها ، وربما شعر السادات أنه سيكسب تلك الجولة مادام أن المسألة خرجت من يد بيجن وأصبحت في يد الرأي العام الإسرائيلي الذي ضحى السادات من أجل إرضائه بالكثير[٢]. أما بشأن التمسك بمبدأ السيادة الكاملة على أرض سيناء والموقف العسكري ؛ فقد تصدت إسرائيل بالرفض القاطع للإذعان لهذا المبدأ ، فاشترطت وضع قيود والتزامات إزاء الانسحاب من سيناء؛ بحيث يكون السلام ملزما لمن هو بعد السادات ـ الذي يعتبر صمام الأمان الرئيسي لإسرائيل في كل الظروف ـ وتفاديا لمفاجآت الظروف وتقلبات السياسة المصرية يجب أن تكون بنود الاتفاقية العسكرية واضحة محددة تحفظ لإسرائيل كل ظروف الأمن والمصالح الإسرائيلية في خليج العقبة ، وضمان ألا تصبح سيناء منطقة تجمع وحشد قوات الجيش المصري مرة أخرى ؛ ليصبح منطلق تهديد مباشر لإسرائيل في حالة نشوب حرب إسرائيلية عربية على الجبهات الأخرى أو حتى الجبهة المصرية ذاتها [٣]. إلا أن مقترحات كارتر و أقصى ما أمكن الضغط به على إسرائيل موضحا على خريطة الموقف العسكري ، كانت الحد الفاصل لذاك الجدل الدائر .

١- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٥٠٠ .
٢- انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٤ .
٣- انظر ، شهادة حسن التهامي ، أحد أعضاء الوفد المصري وأحد المقربين لدى السادات ، محمد الطويل ، مرجع سابق ، صـ ٤٣٢ .

وعلى الفور قبل السادات أن يكون لمصر في منطقة المضايق الاستراتيجية ثلاث فرق للجيش المصري . فمن وجهة نظر واشنطن وتل أبيب أنها كافية للدفاع عن قناة السويس دون أن يكون لها القدرة على التقدم نحو النقب الإسرائيلي عبر حدود فلسطين . والأخطر من قبول السادات لذلك هو إبداء حسن النوايا إزاء تلك القضية الشائكة التي تتحدد على أساسها مسئولية المستقبل بالنسبة لأي مواجهة مع إسرائيل ، فاقترح السادات أن تحتفظ مصر في قطاع الممرات الجبلية الثلاث بفرقة واحدة بدلا من ثلاث فرق . وعاد كارتر إلى بيجن ليزف إليه تلك البشرى التي فاقت وتجاوزت كل توقعات الجانب الإسرائيلي و كارتر ذاته . مما ساهم في فتح شهية المقايض الإسرائيلي بطلب ألا تعامل مصر إسرائيل على قدم المساواة بالنسبة للأرض المنزوعة السلاح على جانبي الحدود ، لأن حجم أرض إسرائيل أقل من حجم أرض مصر؛ فقبل السادات بكل مجاملة وطيب خاطر .

ولمواجهة إصرار واشنطن على ألا تحتفظ إسرائيل في هذه المنطقة المنزوعة السلاح إلا بكتيبة واحدة مقابل تنازل السادات عن الاحتفاظ بثلاث فرق بفرقة واحدة في خط الدفاع الأول عن مصر ، طلب عيزرا وايزمان أن تسمح مصر لإسرائيل بالاحتفاظ بثلاث كتائب مسلحة وقادرة على التحرك في منطقة الحدود الإسرائيلية ، وقدم للسادات ورقة بذلك فعدلها السادات لأربع كتائب بدلا من ثلاث ـ بقرار منفرد وغياب تام للوفد المصري ـ وعاد وايزمان ليثبت كل ذلك في صيغة الاتفاق الجاري إعدادها . فلم تكن واشنطن ـ و من ورائها تل أبيب ـ وحدها تضغط على مصر بل كان السادات يؤازرها بكل قوة !! وحينما ووجه السادات بمعارضة أحد أعضاء الوفد المصري لتلك التنازلات الخطيرة ، أشار السادات بأنها من قبيل طمأنة إسرائيل حتى يتحقق السلام المنشود ، فضلا عن أنه لن يرجع عما وعد به فهذه كرامته ، فلا يمكن شطب إمضائه على الخريطة.

أما بشأن مواجهة أي خطر داهم فسوف يتم التصرف حياله بأي أسلوب [1] ، المهم

١ـ ربما يفسر سلوك السادات وتهاونه لهذه الدرجة الخطيرة بشأن مسألة الأمن القومي المصري إلى استناده لقوة قرار العبور العظيم الذي أذهل العالم أجمع ، وقدرة الجيش المصري على مباغتة العدو و هزيمته مهما كان التحدي و التضحية و في أصعب الظروف ، إلا أن كل ذلك لا يتعارض بأي شكل مع الحرص الشديد على أمن مصر القومي والتشبث بسيادتها على أراضيها . فلم نتعلم من عدونا الذي يصر على الباطل حتى ينتزعه حقا مشروعا له دون أي وجه حق ويدافع بشراسة عن عقائده و مبادئه التي يعلم يقينا بزيفها و عدم شرعيتها .

حفظ كرامة السادات وتوقيعه [1] !! أما مسألة مستوطنات الضفة الغربية وغزة فقد اضطر كارتر في النهاية للرضوخ للضغوط الإسرائيلية حينما فشل في التوصل لتفاهم مع بيجن حول هذه المسألة عشية التوقيع على الاتفاقيات . ونظراً لضيق الوقت وحرص كارتر على التوقيع على الاتفاقيات في موعدها [١٧ سبتمبر] [2] تم حذف الفقرة الواردة في مسودة النص التي تتناول المستوطنات والاستعاضة عنها برسالة موجهة إليه من بيجن مفاداها وعد بيجن بتجميد المستوطنات خلال فترة المفاوضات المصرية الإسرائيلية وليس ربطها بمحادثات الحكم الذاتي . وهو ما كان خطوة غير ملائمة وغير مسبوقة بالمرة[3] . وكان لابد أن تنطلق أجراس الإنذار ، لكن كانت هناك قضايا أخرى كثيرة على جدول الأعمال ينبغي تسويتها خاصة الجدل الاستراتيجي بشأن القدس وكأن ما حدث هو مجرد سوء فهم يمكن إزالته حالما يرسل بيجن مسودة جديدة [4] .

ومن المفارقات أنه لم تصل النسخة النهائية لتلك الرسالة إلا بعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد ، وتمسك فيها بيجن بعناد بموقفه من أن التجميد سيستمر فقط طوال فترة الأشهر الثلاثة الخاصة بالمحادثات المصرية الإسرائيلية . وفاز بيجن بجولة أخرى في موقعة ذات أهمية و بالغة الخطورة للجمهور العربي المستريب الذي ينتظر ليرى ماذا سيحصل عليه الفلسطينيون نتيجة للصلح المنفرد بين مصر و إسرائيل الذي كان يبدو أنه قيد الإعداد [5] . فكانت الضربة القاضية للقضية الفلسطينية برمتها ؛ هو فك الارتباط بين الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وتسوية القضية الفلسطينية ، بل لم يستطع السادات حتى ربط الانسحاب من سيناء بتوقيع

١- محمد الطويل ، مرجع سابق ، صـ ٤٣٤-٤٤٠ . ومن المفارقات أن ذلك الوضع الذي هو من صنع السادات و هو ما يتناقض بشكل صارخ مع موقفه أثناء إدارته للحرب ومعالجة الثغرة ورفض سحب أي قوات غرب القناة .

٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٣٨ .

٣- فقد اتفق على النص التالي : " بعد التوقيع على اتفاقية الإطار وخلال المفاوضات ، لن تقام في هذه المنطقة مستوطنات إسرائيلية جديدة . وبالنسبة لموضوع المستوطنات الإسرائيلية في المستقبل فسوف يتم الاتفاق بشأنها من قبل الأطراف المتفاوضة . وبالرغم من ذلك فقد فسر بيجن بعد ذلك هذا التعهد ، بأنه يعني أن التجميد يسري على فترة المفاوضات مع مصر الخاص بإبرام معاهدة السلام بينهم أي يسري لمدة ثلاثة أشهر فقط ، رغم أنه كان واضحا وجليا أن المقصود في هذا التعهد أن يسري التجميد طوال فترة المفاوضات الخاصة بالمرحلة الانتقالية وليس المفاوضات الخاصة بالتوصل لاتفاق سلام مع مصر .

٤- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٨ – ٢٦٩ .

٥- المرجع نفسه ، صـ ٢٦٩ .

معاهدة السلام والتطبيق العملي لها . والواضح أنه لم يتم إغفال ذلك فما آلت إليه القضية يستحيل معه ربط الانسحاب من سيناء بأية تسوية للقضية الفلسطينية ، والذي يعني رهن سيناء لحين حل القضية الفلسطينية ، وقد بدا أن أحدا لن يجرؤ على فك هذا الرهان ، اللهم إلا إذا كان السادات لا يرغب في عودة سيناء أبدا ...

عموما كانت العقبة الأخيرة هي القدس وتمت التغطية عليها بالرسائل الثلاث الملحقة بالاتفاقية ـ التي تتضمن كل منها موقف كل من مصر و إسرائيل والولايات المتحدة من القدس ـ بمثابة تعبير عن الواقع الذي لابد من التوصل إلى تفاهم بشأنه . وكان ذلك أخف الضررين ، حيث إن الرسالتين الأمريكية والمصرية لا تتسمان بالطابع العملي ؛ لأنهما لا تلزمان إسرائيل بالانسحاب من هذه الأراضي . و من المفارقات أن تطالعنا الوثائق السرية البريطانية ـ التي تم الكشف عنها مؤخرا ـ بأن موافقة إسرائيل على بدء التفاوض مع مصر كان من بين شروطها عدم طرح موضوع القدس على طاولة المفاوضات [١] . أما المسألة العملية والتي تتعلق بالسيطرة على القدس فستتم مناقشتها ضمن إطار مفاوضات إبرام معاهدة السلام مع الأردن بعد خمسة أعوام من إقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية والزمن كفيل بأن يقرر ذلك [٢] . أما مسألة اللاجئين فقد تم حذف الفقرة الخاصة بها من المشروع حيث لم ترد في اتفاقية الإطار[٣] . وفي وقت لاحق من بعد ظهر ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ اجتمع السادات وكارتر للمرة الأخيرة لمناقشة الاتفاق الذي كاد يقترب من الاكتمال . كان السادات متحفظا ولم

١ـ لمزيد من التفاصيل ، انظر ، الوسائق السرية البريطانية / الخطابات السرية التي تم تبادلها بين السادات و بيجن خلال فترة التفاوض السري بين مصر و إسرائيل أيام كامب ديفيد ، التي طرحتها جريدة روزاليوسف على امتداد صفحاتها و بخاصة العدد ٢١٠٩ بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٢، تلك الوثائق السرية التي سلمها نائب الرئس السادات حسني مبارك لرئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر .

٢ـ انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٤ .

٣ـ فقد أصر بيجن على حذف الفقرة التي تنص على أخذ قرارات الأمم المتحدة بعين الاعتبار عند بحث موضوع اللاجئين ، وذلك من المادة المتعلقة بالاتفاق بين مصر و إسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي على الإجراءات المنظمة لحل مشكلة اللاجئين والتي وردت في المشروع الأمريكي المعدل . وقد ر أي بيجن أن الإشارة إلى قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين ، تفتح المجال أمام الفلسطينيين للمطالبة بحق التعويض أو العودة وفق ما نصت عليه هذه القرارات . انظر ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٣٨ . وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع تصريحات السادات بالتأكيد على المطالبة بالتعويض الكامل لما تم استغلاله ونهبه أثناء الاحتلال ، بجريدة الأهرام ١٨/ ١٢/ ١٩٧٦ .العدد٣٢٨٨٤. فكان الفارق الزمني كفيل بتبدل المواقف من حال إلى حال .

يكن مزاجه مفعما بالارتياح لعمل تحقق على خير وجه ؛ فإن الجميع يدركون أن هناك مشاكل كثيرة لا تزال قائمة ، ولكنه اتخذ في النهاية قرارا سياسيا بقبول أفضل اتفاق متاح حينئذ [١] .

وأخيراً ، حانت ساعة الصفر بدقات الحادية عشرة من مساء السابع عشر من سبتمبر ١٩٧٨ بتوقيت واشنطن باعتلاء السادات المنصة وتوقيعه على اتفاقيتي كامب ديفيد وصدق عليهما كارتر شاهداً واختتمت بتوقيع مناجم بيجن [٢] وارتضى الجميع بأفضل ما هو متاح حققته دبلوماسية اجتماعات قمة كامب ديفيد ، على أمل أن تكون المرحلة التالية من المحادثات - إن وجدت - كفيلة بسد بعض الثغرات وتوضيح مجالات اللبس و الغموض [٣] ، وربما كان الزمن كفيلا بذلك . وتم حزم الحقائب وتأهب السادات عائدا إلى مصر حاملا سيناء مثقلة بالمستوطنات ومكبلة بالقيود ، ومع الفارق عاد بيجن إلى إسرائيل حاملا الضفة الغربية وغزة مضافا إليهما إطار معاهدة سلام مع مصر . كما لم يخرج كارتر من تلك الصفقة صفر اليدين ، بل خرج بإنهاء حالة الحرب بين مصر و إسرائيل بشكل فعلي وفرض السلام في الشرق الأوسط تحت المظلة الأمريكية وتأشيرة خروج بلا عودة للاتحاد السوفيتي من المنطقة إقرارا للأمن القومي الأمريكي [٤] ..

وأخيراً ، فإن اتفاقيات إطار العمل لن يسري مفعولها حتى تتم موافقة الكنيست الإسرائيلي على إزالة المستوطنات في سيناء ويتم تصديق البرلمان المصري عليها .

ثالثا : مضمون وثائق كامب ديفيد وتقييم الاتفاقيات :-

لقد مثلت اتفاقيتا كامب ديفيد تحولا تاريخيا في مجرى الصراع العربي / الإسرائيلي وحدا فاصلا بين مرحلتين من مراحل الصراع المختلفة ، فبرغم أن

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٩ .
٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٤ .
٣- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٩ .
4- David , Hirst , o p . cit , p143.

إطار كامب ديفيد لم يكن اتفاقية سلام إلا أنه أصبح أساسا لإرساء المبادئ التي تصلح قاعدة لإجراء مفاوضات لإبرام معاهدة سلام مع مصر ومنح الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية وغزة [1].

لذا سنركز على استعراض وتحليل مضمون اتفاقات كامب ديفيد سواء اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط أو الاتفاقية الأخرى المتعلقة بإطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر و إسرائيل ومحاولة تقييم تلك الاتفاقيات لإظهار نقاط الضعف والثغرات التي تضمنتها والقيود التي فرضتها وتداعيات ذلك على عملية السلام في الشرق الأوسط ؛ لما لذلك من أهمية يصعب بدونها تحليل وفهم مسار مباحثات السلام التي أعقبت كامب ديفيد والتي تصدرتها مباحثات " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية وقد تم إنجازها بالفعل ، و ما أعقبها من مباحثات الحكم الذاتي التي جرت بين مصر و إسرائيل بعد التوقيع على الاتفاقية ومعرفة العوامل التي أدت إلى فشل هذه المباحثات . وأخيرا سنحاول تلمس ملامح التغير الذي طرأ على الموقف المصري ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ذلك .

عموما انتهت اجتماعات قمة كامب ديفيد بتوصل مصر و إسرائيل في النهاية إلى هدفهما المتعلق بمعاهدة السلام الرسمية ، إلا أن الهدف الأوسع مدى الخاص بإيجاد حل سلمي للمسألة الفلسطينية ظل بعيد المنال . حيث تم التوصل إلى اتفاقيتين- مثلتا إطارين للمفاوضات - **الأولى** تتضمن إطارا لمعاهدة سلام بين مصر و إسرائيل يعالج مبادئ اتفاق مصري / إسرائيلي و يرسم أسس معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية على أن تنجز وتبرم في فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ عقد اتفاقيتي كامب ديفيد . **أما الاتفاق الثاني** فتضمن إطارا للسلام في الشرق الأوسط وكان الأكثر تعقيداً وأقل تحديداً ؛ حيث يتكون من صيغة لفترة انتقالية من الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وغزة ، وذلك لمدة خمسة أعوام دون تحديد موعد بدئها أو ما سيخلفها بعد انقضاء الأعوام الخمسة ، ومن جهة أخرى تضمن الإطار أسس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى [2] . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت صيغة الحكم الذاتي للفلسطينيين بمثابة

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٤ .

2- William B. Quandt , Camp David , op . cit , p 240

صيغة مصرية / أمريكية إسرائيلية ، وقد عكست هذه الصيغة القوى والمراكز النسبية والمصالح التي يضعها كل طرف في مقدمة أولوياته وموقعه على خريطة علاقات القوى الفعلية في المنطقة [١].

وبرغم إصرار السادات على عملية الربط بين التوصل إلى اتفاق بشأن الحكم الذاتي وتوقيع معاهدة السلام ورفض الحل المنفرد ـ ولو شكلا ـ إلا أنه لم يصمد طويلا . فقد تم إجراء مفاوضات السلام مع إسرائيل قبل إجراء المناقشات الخاصة بالمسألة الفلسطينية . وسرعان ما تلاشت أهمية مسألة الربط بين الاتفاقيات بشأن سيناء وتلك المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، مضافا إلى ذلك إقرار بأن العلاقات المصرية / الإسرائيلية لن تتوقف بأي حال من الأحوال على حل القضية الفلسطينية أوتكون رهنا لها [٢] .

وبذلك لم يكن إطار السلام للشرق الأوسط الذي تضمن المسألة الفلسطينية [الحكم الذاتي] إلا نوعا ما من العلاقة بين الأمرين ، فكان الإطار في حد ذاته حماية للسادات من الاتهام بالتخلي عن القضية الفلسطينية " جوهر الصراع " ، والقبول بسلام منفرد مع إسرائيل [٣] ، على حساب الفلسطينيين .

وآيا كان الأمر فقد تضمنت اتفاقية " إطار السلام في الشرق الأوسط" الموقعة في كامب ديفيد ديباجة شملت المبادئ العامة بشأن تسوية الصراع العربي/ الإسرائيلي : وأهمها اعتبار القرارين الصادرين عن مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بمثابة الأساس لأي تسوية سلمية للصراع العربي / الإسرائيلي ، و أن تسوية الصراع تتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة . وفيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة تضمنت الاتفاقية مشاركة كل من مصر و إسرائيل والأردن ، وممثلي السكان الفلسطينيين في المفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وتنقسم هذه المفاوضات إلى ثلاث مراحل :-

١- وفي الواقع أنه لم تخل أي مقترحات تتعلق بحل القضية الفلسطينية منذ ذلك التاريخ من الإشارة إلى ضرورة أن يمر هذا الحل بمنح الفلسطينيين حكما ذاتيا لفترة انتقالية [بدءا من مبادرة ريجان و مرورا بمبادرة شولتز عام ١٩٨٥ ، وانتهاء بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني المشترك في واشنطن عام ١٩٩٣] وحتى الوقت الراهن ، لمزيد من التفاصيل راجع ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٤٠ .

٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٥ .

3- William B . Quandt , Camp David , p 262 .

المرحلة الأولى : يتم خلالها التوصل لاتفاق بين مصر وإسرائيل على بعض المبادئ الأساسية من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة في الضفة وقطاع غزة ، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأمن لكافة الأطراف وتشمل هذه المبادئ الأساسية ما يلي :

أ] ضرورة وجود ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة وغزة ، لفترة لا تتجاوز السنوات الخمس .

ب] يتم خلال الفترة الانتقالية توفير حكم ذاتي كامل للسكان الفلسطينيين في الضفة وغزة .

جـ] يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بشكل حر من قبل سكان الضفة وغزة .

د] تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية ، بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي التي ستحل محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية .

أما المرحلة الثانية : فيتم خلالها توسيع عمليات المفاوضات في هذه المرحلة لتشمل إلى جانب مصر و إسرائيل ، دعوة حكومة الأردن للانضمام للمباحثات على أساس اتفاقية الإطار ، وذلك للتباحث حول تفاصيل وترتيبات المرحلة الانتقالية . ومن الممكن أن ينضم لوفدي مصر والأردن ممثلو الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيون آخرون طبقا لما يتفق عليه للمشاركة في مفاوضات هذه المرحلة التي سيتم خلالها الاتفاق على :

أ] التفاوض بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات وصلاحيات سلطة الحكم الذاتي .

ب] انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية ، مع إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمنية محددة .

جـ] الاتفاق على ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي ، والنظام العام وتشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين ، وتشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي إدارة أو تشغيل مراكز لضمان أمن الحدود [1] .

١- انظر نص الاتفاق ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩ [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط١ ١٩٧٩] [ج]، صـ ٤٣٨ ـ ٤٤٠ .

و أخيرا المرحلة الثالثة : وخلالها تجرى مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وتحديد علاقاتها مع جيرانها لإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ، وذلك في أسرع وقت ممكن دون أن تتجاوز السنة الثالثة من بدء المرحلة الانتقالية [التي ستبدأ من وقت انتخاب سلطة الحكم الذاتي] وقد ربط الاتفاق بين تحديد الوضع النهائي للضفة وغزة ، وبين معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ، وذلك بالنص على انعقاد لجنتين منفصلين ولكن مترابطتان كما يلي :

اللجنة الأولى : تتشكل من ممثلي الأطراف الأربعة [مصر - إسرائيل - الأردن - ممثلي سكان الضفة و القطاع] ، والتي ستتولى من خلال التفاوض تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية ، وتقديم حلول لمسائل الحدود وطبيعة الترتيبات الزمنية وعلاقاتها مع جيرانها .

أما اللجنة الثانية : فتضم ممثلين عن ثلاثة أطراف [الأردن - إسرائيل - ممثلي الفلسطينيين المنتخبين في الضفة وغزة] ، وتدور المفاوضات في هذه اللجنة بهدف التوصل إلى معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن على أن تأخذ في اعتبارها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة [١] .

وتضمن الاتفاق عدة مبادئ لابد و أن يقوم على أساسها تقرير الوضع النهائي للضفة وغزة ممثلة في ضرورة أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة ، وأن تقوم مفاوضات الوضع النهائي على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال مشاركتهم في اللجنتين المقررتين . وأخيراً ضرورة أن تعمل مصر و إسرائيل مع الأطراف الأخرى المعنية على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ الحل العاجل والعادل والدائم لمشكلة اللاجئين [٢].

وبعرض أهم الأبعاد التي تضمنتها اتفاقية الإطار الخاص بالضفة وقطاع غزة ، سنحاول تقييم هذه الاتفاقية التي كانت بمثابة الإطار المرجعي الذي جرت

١- المصدر نفسه ملحق [ج] ، صـ ٤٣٨ - ٤٤٠ .
٢- المصدر نفسه ملحق [ج] ، صـ ٤٤٠ .

على أساسه مباحثات الحكم الذاتي بين مصر و إسرائيل فيما بعد للاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وتنفيذ النصوص التي وردت في اتفاقية الإطار . وسوف ينصب هذا التقييم من خلال رصد تحليلي لجوانب الضعف والثغرات التي انتابت الاتفاقية ـ التي تفسر بعض أسباب فشل مباحثات الحكم الذاتي بين مصر و إسرائيل فيما بعد ـ كذلك محاولة إبراز أهم النقاط والجوانب الإيجابية التي تضمنتها الاتفاقية بالنسبة للجانب الفلسطيني مقارنة بما تضمنه مشروع الحكم الذاتي لبيجن ، بجانب ما تم تفسيره وتوضيحه خلال سير مباحثات كامب ديفيد على امتداد أيامها الثلاثة عشر.

❖ **أما أوجه القصور التي تضمنتها اتفاقية إطار السلام :**

فعلى الرغم من أن اتفاقية إطار السلام عملت على تطوير بعض الأفكار والمفاهيم التي وردت في مشروع بيجن للحكم الذاتي عام ١٩٧٧ ، إلا أن هذه الاتفاقية لم تخل من العديد من أوجه القصور والنواقص التي يعود بعض منها إلى الغموض المتعمد في صياغة بعض بنود الاتفاقية وبعض آخر إلى العمومية الشديدة التي صيغت بها بنود أخرى ، وإلى وجود الكثير من الفراغ في الاتفاقية الذي بقي مطلوبا ملؤه في المستقبل . خاصة إغفال الاتفاقية للعديد من المسائل الهامة وتركها للمستقبل تحت غطاء التعقيدات وعدم الوضوح التي حفلت بها الاتفاقية فيما يتعلق بمستقبل الضفة وغزة ، والتي فتحت المجال واسعا لاحتمالات لا تنتهي لسوء الفهم بين الطرفين المصري والإسرائيلي . مع الوضع في الاعتبار أن هذا الغموض في صياغة بنود اتفاقية كامب ديفيد كان متعمدا ولم يكن من قبيل المصادفة ؛ كمخرج لكثير من العراقيل والصعوبات وتفاديا للتعنت الإسرائيلي . فبدلا من إعطاء الأولوية والأهمية لصياغة الاتفاق الخاص بالجانب الفلسطيني بقدر كبير من الوضوح تجنبا لسوء التفاهم في المستقبل ، فإن التركيز كان منصبا طوال المباحثات على مسألة الانسحاب من سيناء ومستقبل المستوطنات بها والنقاط الخاصة بمسألة الأمن بين مصر و إسرائيل ومدى نطاق التطبيع بين البلدين [١] .

١ـ المصدر نفسه ملحق [ج] ، صـ ٤٤٠ .

وبدا أن هذا الغموض المتعمد الذي اكتنف الكثير من بنود اتفاقية الإطار الخاص بالضفة و غزة وكأنه عامل أساسي حتى يمكن التوصل في النهاية لاتفاق مهما كان الأمر ، خاصة في ضوء التناقض الحاد الذي برز بين الموقفين المصري والإسرائيلي أثناء مباحثات كامب ديفيد - على نحوما أوضحنا - وكان في أغلبه حول قضايا أساسية ؛ لذا لم يكن هناك بديل عن هذا الغموض المتعمد للتوصل لاتفاق ، خاصة في ضوء ضيق المدة الزمنية المحددة للتوقيع على الاتفاق وذلك بالقفز فوق بعض الموضوعات الأساسية محل الخلاف بصياغات غامضة الأمر الذي وجد قبولا لدى الأطراف .

فقد استبعد إطار السلام في الشرق الأوسط الترتيبات المرتبطة بتنفيذه ، و أية نوايا للتفكير في إنشاء دولة فلسطينية أو وضع أسس إقامتها ، بل تم استبعاد الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ؛ حيث إن اتفاقيات السلام التي سيجرى التفاوض من أجلها ستعقد بين الدول ذات السيادة وهي إسرائيل و مصر وإسرائيل والأردن ، بينما الأمور المتصلة بالضفة الغربية وقطاع غزة ليست اتفاقيات سلام وإنما سيتم مناقشتها مع السكان العرب في تلك الأراضي ، وأن مثل هذا الاتفاق يتم التوصل إليه مع الأردن فقط بينما يمكن انضمام الفلسطينيين - إذا رغبوا أو إذا سمحت الظروف - إلى الوفد الأردني ولكنهم لا يمكن أن يظهروا كوفد منفصل لإجراء مباحثات السلام [1]. وهو ما لا يعتبر حلا للقضية الفلسطينية الذي يتمثل في عودة الحق إلى أصحابه بعنصريه الأرض والشعب أوعلى الأقل فتح الطريق لعودة هذا الحق تدريجيا وإنما كاملا . وحتى إذا افترضنا أن جوهر التسوية التي اعتقد السادات أن بإمكانه التوصل إليها هو " حل توفيقي تاريخي نهائي " يقوم على أساس اقتسام الوطن الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية بجوار الدولة الإسرائيلية اليهودية ، فإنما نجد أن إطار السلام في الشرق الأوسط والقائم على مفهوم الحكم الذاتي لا يحقق مثل هذا الهدف المتواضع .

والأكثر من ذلك أنه لا يفتح الطريق أمام تحقيق هذا الهدف تدريجيا ؛

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٩٠ .

حيث أن وثيقة الإطار لا تتعامل مع الضفة الغربية وغزة باعتبارهما أراضي احتلت عام ١٩٦٧ شأنهما في ذلك شأن سيناء ؛ بحيث يمكن أن تكون موضوعا للمقايضة على أساس عودة الأراضي مقابل الاعتراف بإسرائيل وضمانات أمن لها . ولكنها تتبنى بالكامل خطة بيجن للحكم الذاتي والتي تقوم على أساس التفرقة بين السكان والأرض ، حيث توافق إسرائيل على منح سكان الضفة وغزة حكما ذاتيا له سلطات محدودة ، إلا أنها ترفض تماما أن تتنازل عن سيادتها على هذه الأراضي [١] .

وخروجا من هذه المعضلة تم الاتفاق على التعليق المطلق للسيادة على المناطق المحتلة ليس فقط خلال الفترة الانتقالية ولكن لما بعدها . وجاءت الصياغة الغامضة بهذا الصدد بتوفير حكم ذاتي كامل للسكان لتأكيد انطباق الحكم الذاتي على السكان وليس على الأرض ، بغض النظر عن التفسير المصري المغاير بشأن تمتع سلطة الحكم الذاتي بصلاحيات كاملة في المجالات التشريعية والقضائية والتنفيذية . كما أن وضع لفظي " مجلس إداري " أمام عبارة سلطة الحكم الذاتي قد أفرغ عبارة " حكم ذاتي كامل " من مضمونها [٢] . مضافا إلى ذلك أن إطار الحكم الذاتي لا يمثل أي إعلان للمبادئ التي سوف تجرى المفاوضات على أساسها بل أنه مجرد دعوة للتفاوض ، والالتزام الوحيد الذي قبلت إسرائيل التوقيع عليه في كامب ديفيد هو التزام بالتفاوض . لكن الإجراءات التي حددها الإطار للمفاوضات تعطي لإسرائيل حق الفيتو فيما يتعلق بتقرير مستقبل السيادة على تلك الأراضي الفلسطينية . وبالتالي فقد ترك موضوع السيادة معلقا لتحسمه المفاوضات التي يضع الإطار الإجراءات الخاصة بها [٣] .

كما أن النصوص الواردة في اتفاقية الإطار الخاصة بمسألة شكل التسوية النهائية في الضفة والقطاع قد تمت صياغتها أيضا بشكل مبهم وغامض يجعلها تحتمل أكثر من تفسير ؛ فقد تم القفز على مسألة تحديد شكل التسوية النهائية وذلك بتشعب

١- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٧٨ .
٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٤٨ .
٣- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٧٨ – ٧٩ .

المفاوضات حول الوضع النهائي إلى مسارين **: أحدهما** بين الأردن وإسرائيل للتوصل إلى معاهدة سلام بينهما ، **والثاني** بين إسرائيل والممثلين الفلسطينيين بمشاركة مصر والأردن لتحديد الوضع النهائي للضفة وغزة . ونصت الاتفاقية على أن " مبادئ القرار ٢٤٢ تنطبق على المفاوضات " دون الإفصاح عن ذلك في الواقع وبالتالي يكون في وسع كل طرف أن يفسرها كما يرى سواء انطباق القرار ٢٤٢ على الضفة والقطاع من عدمه . ولكن جاءت الفقرة الخاصة بالمفاوضات النهائية التي تنص على أن " المفاوضات وليس نتائج المفاوضات " هي التي تركز على مبادئ القرار ٢٤٢ ؛ لتزيد من غموض الصياغة المتعلقة بالتسوية النهائية . خاصة مع حذف النص الذي كان يتضمن تعديل مبادئ القرار ٢٤٢ والتي من بينها مبدأ " عدم جواز اكتساب الأرض عن طرق الحرب " المتضمنة في ديباجة القرار ، والتي كان يصر عليها السادات على أساس أنها تشير إلى إمكانية إعادة الضفة والقطاع في نهاية المطاف ، وكذلك حذف كلمة " انسحاب " التي كانت تتضمنها مبادئ القرار ٢٤٢ . كما أن الاتفاقية لم تتضمن النص على انطباق القرار ٢٤٢ على سائر الجبهات ، أو الحاجة إلى انسحاب إسرائيلي نهائي من الضفة والقطاع . وقد أدى ذلك كله إلى جعل مسألة الوضع النهائي للضفة وغزة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية مسألة مبهمة غامضة بشكل صارخ بل في حكم المستحيل [١] .

وحتى النص الخاص " بسحب الحكومة العسكرية " جاء مبهما أيضا ؛ فلم تتضمن الصياغة الإشارة إلى " إلغاء الحكومة العسكرية " مما أعطى إسرائيل الفرصة للادعاء بأن المقصود بهذا النص هو فقط سحب الحكم العسكري بالمعنى المادي خلال المرحلة الانتقالية ، مع استمرار وجوده في الضفة والقطاع وتمتعه بالسلطة النهائية على سلطة الحكم المنتخبة [٢]. أما مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير فقد أشارت إليه الاتفاقية بشكل غامض للغاية وفقا لما ورد بها

١- بشأن هذا التحليل ، انظر ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٤٨ – ٤٩ .
٢- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، عرض وثائقي [بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط١ ١٩٧٨] صـ ٦٣ .

بأن " الحل الناتج عن المفاوضات النهائية يجب أن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة بهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم " . ولم تنص الاتفاقية بشكل واضح لا يقبل أي لبس على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في نهاية المرحلة الانتقالية ، وقد أعطى هذا الغموض الفرصة لإسرائيل للادعاء بأن الاتفاقية لم تشر من قريب أو بعيد إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وبالتالي فليس هناك ما يمنع من ادعاء إسرائيل بالسيادة على الضفة والقطاع في النهاية [١] .

هكذا عملت كامب ديفيد منذ البداية على ستر العيوب والنواقص وليس حل المسائل الحيوية المتعلقة بالقضية الفلسطينية مثل المسائل الخاصة بالسيادة والقدس وتقرير المصير ، ولم يكن ذلك راجعا إلى رغبة أمريكية أو مصرية ، إنما نزولا على رغبة بيجن للعجز عن زحزحته عن تعنته و مواقفه المتطرفة . ونظراً لأن الاتفاق على الجوهر كان محالا بين السادات وبيجن بشأن هذه الأمور، فإن كل ما تبقى هو صيغة إجرائية وبعض المبادئ التوجيهية العريضة المتعلقة بالخطوة الأولى من المفاوضات . وبذلك توارت العديد من المشكلات وراء ألفاظ غير مفهومة ، وكما كان متوقعا فإنها عادت لتطارد المفاوضين وبخاصة عندما أصبح واضحا أن اتفاقية الإطار لا تعني أن إسرائيل ملزمة بمفهوم الانسحاب على جميع الجبهات [٢].

أما ما يتعلق بالكثير من الفراغ في إطار السلام الذي تم إرجاء ملئه فيما بعد ، لعل أهمها إغفال الاتفاق الإشارة بشكل عام إلى بعض المسائل الحساسة وتأجيل معالجتها للمستقبل بسبب عدم الاتفاق بشأنها ، تتصدرها قضيتا القدس والاستيطان ؛ فقد تم إسقاط موضوع القدس نهائيا من وثائق كامب ديفيد ، وحفظا لماء الوجه تم الاتفاق على أن يتم معالجته عن طريق خطابات متبادلة يتم إلحاقها بالاتفاقية ذلك بين الرئيس كارتروالسادات من جهة وبين كارتر وبيجن من جهة أخرى يحدد فيها كل طرف موقفه من موضوع القدس دون الالتزام بموقف الآخر

١- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٥٠ .
٢- بدر عبد العاطي ، المرجع نفسه ، صـ ٥١ .

لذا لم يكن لهذه الخطابات أي قيمة قانونية أو عملية [1] .

مضافا إلى ذلك عدم تضمين الاتفاقية أي إشارة من قريب أو بعيد لتجميد المستوطنات اليهودية في الضفة وغزة طوال فترة مباحثات الحكم الذاتي [خمس سنوات] ، وذلك بعد أن نجح بيجن في حذف النص الخاص بتجميد المستوطنات من المشروع الأمريكي وعجز كارتر عن الضغط على بيجن لإجباره على القبول بمبدأ التجميد طوال المرحلة الانتقالية [2] ـ على نحو ما أوضحنا ـ مما ساهم في تحقيق هدف بيجن الذي تضمنه مشروعه للحكم الذاتي وهو إما الضم أو فرض الحكم الذاتي كترتيب دائم تحت الحكم العسكري الإسرائيلي .

وأخيراً ، جاء غياب أي شكل من أشكال الربط بين التقدم على المسار الثنائي بين مصر و إسرائيل حول سيناء ، والتوصل لمعاهدة سلام وبين التقدم على طريق تسوية القضية الفلسطينية ضربة في مقتل للقضية الفلسطينية برمتها؛ فالوثيقة الخاصة بمصر و إسرائيل لم تعلق التوصل لسلام كامل بين مصر و إسرائيل على تحقيق تقدم في القضية الفلسطينية . بل إن الوثيقة ذاتها وضعت جدولا زمنيا للتوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين خلال ثلاثة أشهر من التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ، وبالتالي أدى هذا الوضع فيما بعد إلى أنه لم يبق لدى إسرائيل سوى حوافز ضئيلة تدفعها للتقدم في الموضوع الفلسطيني . وفي الواقع أن السادات كان مصرا في الأيام الأولى لمباحثات كامب ديفيد على هذا الربط ؛ حتى لا يتهم من جانب العرب و الفلسطينيين بأنه تخلى عن القضية الفلسطينية ، إلا أنه عندما ووجه بتصميم وعناد بيجن المطلق على رفض الربط بين الاتفاقيتين، وحينما لم يجد أي مساعدة من واشنطن في هذا الشأن ، اضطر في النهاية إلى القبول بعدم الربط على أمل إصلاح ذلك في المستقبل .

ولا يعني ذلك انتفاء أي ميزة إيجابية عن وثيقة الإطار، إلا أن مهمة المفاوض المصري بكامب ديفيد لم تكن محاولة تطويرمشروع بيجن ليصبح

١- فقد أعلن بيجن على الملأ أن القدس عاصمة لإسرائيل إلى الأبد ، ولن يقبل بتجزئتها انظر ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، مرجع سابق ، صـ ٦٣ .
٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٥٢ .

أكثر قبولا، وإنما الدفاع بصلابة عن حق مشروع ضاربا بجذوره في أعماق كل شبر من الأراضي الفلسطينية مهما تاهت ملامحه و بلغ الزيف إزاءه منتهاه ..

❖ **أهم الجوانب الإيجابية التي بدت ظاهريا بالاتفاق :**

يمكن القول بأن أهمية اتفاقية كامب ديفيد تكمن في أنها تعد أول وثيقة توقعها إسرائيل في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي تتعهد فيها بالتفاوض حول القضية الفلسطينية بجميع جوانبها ، وباحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبحقه في المشاركة في تقرير مستقبله [1] . إلا أن إملاءات بيجن قد أفرغتها من مضمونها فأضحت وثيقة صماء أكثر منها تعهدا يجب الوفاء به ؛ ليصادر الجانب التنفيذي و يكون في حكم المستحيل [2]* .

و ربما كان بالإمكان تفعيل بعض النقاط الإيجابية نسبيا واحتمال تنفيذها بشرط حسن نوايا حكومة الليكود و حضور الملك حسين وانضمامه للمباحثات للتوقيع على الاتفاقية لتحمل مسئولياته في الضفة الغربية والقدس . وهو ما لا يستقيم مع حقائق الأمور ، إلا أن انضمامه للتوقيع كان يعني قطع خط الرجعة على أي تلاعب إسرائيلي بمستقبل الأراضي المحتلة - إلى حد ما - فكان يمكن أن يشرع الفلسطينيون تحت علم الأردن في ممارسة حقوقهم في الحكم الذاتي الذي نصت عليه الاتفاقية وحريتهم في اختيار شكل دولتهم المستقلة في غضون خمس سنوات من توقيع الاتفاق ، و لربما أصبحت الدولة الفلسطينية قائمة بالفعل . إلا أن عدم صدق النوايا مثل مدخلا قويا للتسويف الإسرائيلي الذي أضاع معالم القضية الفلسطينية والدخول في متاهات التسوية ومناوراتها إلى يومنا هذا ..

وفي التحليل النهائي للاتفاقية بشكل عام يمكن القول بأن اتفاقية الإطار كانت بمثابة احتمال لتسوية النزاع في المنطقة و حل القضية الفلسطينية ، إلا أن الاتفاقية لم تضمن تحقيق أي مبادئ للسلام ؛ فالكثير بقي مطروحا للتنفيذ ،

1-Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 41

٢- مقارنة بمشروع بيجن للحكم الذاتي الذي تم طرحه في قمة الإسماعيلية عام ١٩٧٧فلم يكن مرور الزمن ليغير من موقف تل أبيب ، وإنما زادها صلابة وعنادا على عكس نظيرتها القاهرة بفضل قادتها و زعمائها . أما بشأن مثل هذه النقاط التي تبدو إيجابية ، انظر ، المرجع نفسه صـ ٤٣– ٤٤ .

والكثير من الفراغ بقي مطلوبا ملؤه ، والكثير من الغموض ظل مطلوبا توضيحه في المستقبل مما يستلزم التوصل لاتفاق آخر حول مضمون اتفاقية الإطار . وكان ذلك ضربا من المستحيل في ظل عدم توافر رغبة حكومة الليكود في إنجاح هذه المباحثات أو حتى على الأقل تنفيذ ما ورد بوثيقة الإطار ، وهو ما كان له بالغ الأثر في فشل مباحثات الحكم الذاتي - على نحو ما سنرى - فحكومة الليكود ارتأت في تخليها عن سيناء المقابل لإطلاق يدها في الضفة الغربية وغزة و كان لها ما أرادت [1].

أما عن إطار الاتفاق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل :

فقد تضمن موافقة كل من البلدين على التفاوض بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار ، مع تأكيد تطبيق جميع مبادئ قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ لحل النزاع بين مصر و إسرائيل ، على أن تنفذ شروط معاهدة السلام خلال مدة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات . وهى فترة اختبارعملي لسلوك وتوجهات السادات إزاء إسرائيل ومدى تنفيذه وامتثاله للشروط والقيود الواردة بالمعاهدة . وفي الوقت نفسه يمثل عامل الوقت عنصرا ضاغطا لتقييد السلطة المصرية إزاء ما سيحدث على الجبهة الفلسطينية، والممارسات الإسرائيلية أثناء مباحثات تطبيق الحكم الذاتي الإسرائيلي على الضفة الغربية وغزة .

وأيا كان الأمر فقد وافق الطرفان على المسائل التالية :-

- الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على سيناء حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب .
- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء .
- استخدام المطارات التي ستتركها إسرائيل [بالقرب من العريش ورفح

١- بشأن هذا التحليل ، انظر ، دافيد هيرست ، مرجع سابق ، صـ ٥١٨ .

ورأس النقب وشرم الشيخ] للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول .

- حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ التي تنطبق على جميع الدول . مع اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول للملاحة أو الطيران دون تعويق أو تعطيل .

- إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع ضمان حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن [١] .

ثانياً : الانسحاب المرحلي وتمركز القوات العسكرية وانعكاساتها على مبدأي السيادة والأمن ، أما بند انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء فقد تحدد على مرحلتين :-

المرحلة الأولى : وهي التي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد ضمن إطار الاتفاق ، وتم إرجاء المرحلة الثانية إلى ما بعد توقيع معاهدة السلام بحوالي سنتين أو ثلاثة .

أما الانسحاب المرحلي : فسوف يتم بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط يمتد من نقطة شرق العريش شمالا إلى رأس محمد جنوبا في فترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر من توقيع معاهدة السلام . وإثر إتمام الانسحاب المرحلي الأول تلتزم مصر بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل [متضمنا علاقات دبلوماسية ، ثقافية واقتصادية] مع إنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون[٢] .

١- انظر نص الاتفاق كاملا ،وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل ، مصدر سابق المدرج بملحق [ج] ، صـ ٤٤١.
٢- المصدر نفسه الملحق [ج] ، صـ ٤٤٠ - ٤٤٢ .

ومعنى ذلك أن تجرى عملية تطبيع العلاقات بشكل كامل ، وأن يقام بالقاهرة سفارة إسرائيلية بينما لا يزال أكثر من نصف سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي والذي قد يمتد لثلاثة أعوام [١] . رغم ما أعلنه السادات بأن ذلك لن يحدث في عهده . ولكن ما أثبته الواقع ينفي صحة ذلك شكلا وموضوعا بل إن التطبيع مع إسرائيل لم يكن ليحدث إلا في عهد السادات [٢] ..

أما مسألة السيادة فسوف توضحها ترتيبات الأمن وأوضاع تمركز القوات العسكرية في سيناء كما يلي :

إذا سلمنا بأن انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء لا مفر أن تصحبه ضمانات أمن فإنه من المفترض أن تتسم هذه الضمانات بصفة المعاملة بالمثل للطرفين و إلا كانت قيودا على طرف لحساب أمن وسيادة الآخر . وهو ما ورد في صدر ديباجة وثيقة إطار السلام في الشرق الأوسط على أساس التبادل والمعاملة بالمثل . وهذا الشرط قد تمت مراعاة حده الأدنى في الوثيقة المصرية التي أعدت لمباحثات كامب ديفيد ؛ فقد نص المشروع على إقامة مناطق منزوعة السلاح ، وأخرى محدودة التسليح على جانبي الحدود ، ووضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود ، ووضع نظام إنذار مبكر على أساس المعاملة بالمثل، وتحديد نوعية الأسلحة التي تحصل عليها الدول الأطراف ونظم التسليح فيها ، مع انضمام جميع الأطراف إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية [٣]. غير أن هذه الوثيقة تم تنحيتها جانبا ليكون مصيرها الحفظ و التحنيط ضمن أرشيف وثائق العهد الساداتي للاستهلاك المحلي وربما لتبرئة الذمة أمام التاريخ ..

وبغض النظر عما أوصت به الوثيقة المصرية وتناولته من مبادئ ، فالأهم

١- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، صـ ٥٠ .

٢- من المفارقات أن السادات ظل يؤكد مرارا حتى منتصف عام ١٩٧٧ على إعلان أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي غير وارد بالمرة . وأنها مسألة لابد أن تنتظر جيلا آخر على الأقل ، أي حتى تزول مرارة وأحقاد ثلاثين عاما من ويلات الحروب إلا أنه في نهاية المطاف ناقض ذلك بشكل صارخ وأصبح مدفوعاً لتطبيع العلاقات مع إسرائيل بشكل غير مسبوق . وهو ما سوف توضحه بنود معاهدة السلام و ملحقاتها وإجراءات تنفيذها .

٣- انظر نص الوثيقة ، ملحق (ج) صـ ٤٤٨

هو ما تم الاتفاق عليه بالفعل في معسكر كامب ديفيد ، وما هو قابل للتنفيذ العملي على أرض الواقع .

فقد تم الاتفاق على ضمانات الأمن بما تشتمل عليه من إنشاء مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق مقيدة التسليح ، ومحطات الإنذار المبكر داخل سيناء فقط ، ولم يشترط وجودها بالمقابل في إسرائيل . أما عن انتشار القوات الدولية : فقد تم تحديد مرابطة قوات الأمم المتحدة في سيناء دون أن يكون لها في المقابل سوى مراقبين في إسرائيل فضلا عن أن سحب قوات الأمم من سيناء لم يعد رهنا للقرار المصري ، بل لا يتم سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن بإجماع أعضائه الخمس الدائمين ، ومعنى ذلك أن بقاء قوات الأمم المتحدة في سيناء دائم وليس محددا بأجل زمني [١] ..

أما عن تمركز القوات العسكرية ومرابطتها ومدى تحقيقها لمبدأي الأمن والسيادة فهي كما يلي :

فقد تقرر أن تمتد المنطقة منزوعة السلاح التي تمنع مصر من ممارسة أي وجود عسكري فيها على الإطلاق بطول سيناء وعرض يتراوح ما بين ٢٠-٤٠ كيلومتراً من حدود مصرالدولية الشرقية ؛ حيث تتمركز فقط قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة لأداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة تعقبها منطقة مقيدة التسليح تشمل معظم أراضي سيناء حتى الممرات الجبلية ، حيث لن يوجد بها إلا حرس حدود لا يزيد على ثلاث كتائب ، تلحق بالبوليس المدني من أجل المحافظة على النظام بالمنطقة . وأخيراً فإن المنطقة بعرض٥٠ كيلو مترا شرق القناة وخليج السويس محدودة التسليح ولا يسمح فيها إلا بتمركز فرقة واحدة من القوات المصرية [٢] . ولا تنطبق إجراءات تقييد التسليح على الجانب الإسرائيلي سوى على شريط رمزي على امتداد الحدود مع مصر عرضه

١- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، كامب ديفيد وأخطاره ، صـ٥٢.
٢- وزارة الخارجية ، معاهدة السلام ، المصدر المشار إليه ملحق [ج] ، صـ ٤٤١ .

ثلاثة كيلومترات فقط ، ويسمح بوجود عسكري إسرائيلي بهذا الشريط الضيق الملاصق للأراضي المصرية مباشرة يصل إلى أربع كتائب مع مراقبين من الأمم المتحدة . تحتل قوات الأمم المتحدة منطقة شرم الشيخ ومنطقة في شمال سيناء تبعد عن البحر المتوسط بحوالي ٢٠كيلومترا بالقرب من الحدود الدولية وهي منطقة المستعمرات الإسرائيلية الرئيسية ، وهناك أيضاً قواعد عسكرية تحت مسمى الإنذار المبكر لم تحدد الاتفاقية أين ستقام تلك المحطات في سيناء ، ولا هوية المشرفين على تشغيلها [١] . رغم وجود محطات إنذار قائمة في منطقة الممرات يجرى تشغيلها بواسطة أمريكيين وإسرائيليين ومصريين أيضاً . وهنا يتضح أن حدود مصرالعسكرية سوف تقف فعليا عند قناة السويس ليصبح لها حدود عسكرية معزولة وبعيدة تماما عن حدودها السياسية الدولية ، ولم يكن هذا الوضع مؤقتا بل وضعا دائما مهما تغيرت الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية وهو ما لا ينطبق على إسرائيل بنص الاتفاقية ذاتها لتقف مصر على قدم المساواة في الحدود مع إسرائيل التي تمتلك نوعين من الحدود ؛ حدود سياسية وأخرى عسكرية مع الفارق بأنها تمتد داخل أراضي الدول العربية المتاخمة لها . وبالتالي يعد هذا إخلالا صارخا بمبدأي الأمن والسيادة لحساب الأمن الإسرائيلي، وهذا ما يعززه البند الخاص بمطارات سيناء [٢].

أما مسألة المطارات التي تقررأن يتركها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ فيتم استخدامها للأغراض المدنية فقط ، بما في ذلك الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول بما فيها إسرائيل . ولقد حارب بيجن بكل قوته من أجل التمسك بمطارات سيناء حتى اللحظات الأخيرة لمباحثات كامب ديفيد- كما أوضحنا سابقا - حتى كادت جهود كامب ديفيد تتحطم على صخور مطارات سيناء ومستوطناتها . وإنقاذا للموقف تنازل بيجن عن المطارات الثلاثة مكبلة بالقيود والأغلال في مقابل التزام واشنطن بإنشاء قاعدتين جويتين

١- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، الأمانة العامة لجنة المتابعة والطوارئ ، ملاحظات أولية حول اتفاق كامب ديفيد [القاهرة ١٩٧٨/٩/٢٠] صـ١ .

٢- المصدر نفسه ، السكرتارية العامة لا لكامب ديفيد [بيان موقف حزب التجمع من اتفاقيات كامب ديفيد تحريراً في ٢٥/ ٩ / ١٩٧٨] صـ٣ .

لإسرائيل في النقب بالقرب من الحدود المصرية ، وبذلك تحتفظ إسرائيل رغم إخلاء مطاراتها في سيناء بسيطرتها الجوية عليها ، خاصة وأن سيناء ستكون خالية تماما من أي مطارات عسكرية مصرية [١].

فضلا عما نصت عليه الاتفاقية من إنشاء طريق يربط بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات ، مع ضمان حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن ؛ تحقيقا لطلب بيجن والذي وافق عليه السادات على التو[٢][٤]. لربط إيلات بقناة السويس عبر سيناء مخترقا ممرمتلا - بأهميته العسكرية الاستراتيجية في الدفاع عن مصر- لزيادة السياحة وتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي أما الجدوى التي ستعود على مصر من ذلك فلم يستطع أحد أن يدركها أو يتكهن بها [٣] .

وأخيراً نجحت إسرائيل في انتزاع أهم أوراق الضغط الدولية والإقليمية، بحق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ و التي تنطبق على كل الدول - رغم أنه لم تكن توجد أية أثارة لدولة إسرائيل آنذاك - كما تعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كافة الدول للملاحة أو الطيران دون تعويق أو تعطيل وهو حق جديد انتزعته إسرائيل ليصطدم بسيادة مصر على مياهها الإقليمية ..

ولقد مثلت هذه النقاط في مجملها تمهيداً وتأمينا لمرحلة التطبيع وبلوغ الأهداف منتهاها ، والتي تبدأ حالما يتم الانسحاب المرحلي عقب توقيع معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل ، وما تتضمنه من الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية وثقافية واقتصادية مع إنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود والحواجز أمام حرية حركة البضائع والأشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون - وبذلك يتم الاعتراف القانوني بشبكة تجسس إسرائيلية رسميا - ولما

١- المصدر نفسه ، صـ ٣ . تبلغ تكلفه كل مطار منها مبلغ خمسمائة مليون دولار . كما أشارت مصادر أمريكية إلى استخدام مطارات سيناء للتدريب على الملاحة الجوية .
٢- انظر ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٨٧ .
٣- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، كامب ديفيد وأخطاره ، صـ ٥٩ .

لذلك من أهمية بالغة في تحقيق حلم طال انتظاره ، بأن تلعب إسرائيل دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية للشركات عابرة الجنسيات داخل الوطن العربي . خاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مقدرات [مدخلات ومخرجات] الاقتصاد المصري ، ومدى العلاقة الوثيقة لهذه الشركات بالصهيونية العالمية . مما يقودنا إلى القول بأن التطبيع والانفتاح وجهان متماثلان لعملة واحدة امتلكتها إسرائيل عن طيب خاطر القيادة المصرية وهنا تكمن أهمية وخطورة الروابط الاقتصادية بإسرائيل [العدو الرئيسي] مع حرية المرور وفتح الحدود ، وهو ما يعادل تماما السيطرة على الأراضي اللازمة للدفاع عن إسرائيل ، فهي بمثابة حزام أمان لها وطوق محكم على عنق الطرف الآخر . فلا تستطيع مصر أن توقف عملية التطبيع بينها وبين إسرائيل ؛ لأنه لو حدث مثل هذا الأمر فإن إسرائيل ستوقف عملية الانسحاب من سيناء – لأنهما أصبحا مسارين متلازمين – وهو ما كانت مصر تحرص عليه في المقام الأول .

وبقيت نقطة أخيرة حول هذا الموضوع وهو أن مصر لم تحصل من إسرائيل على أي التزام بسلوك محدد تجاه البلدان العربية في مقابل اعتراف مصر بها والتزامها بعدم اللجوء إلى القوة لحل الخلافات بينهما والتطبيع الكامل للعلاقات . وبالتالي تمكنت إسرائيل من أن تفصل تماما بين ما يجري على الجبهة المصرية والجبهات الأخرى . هكذا نكون أمام اتفاقية سلام منفصل مع إسرائيل - بغض النظر عما ورد باتفاقيتي كامب ديفيد والإيحاء بوجود عملية الربط أو ما تعلنه القيادة المصرية لتبرير موقفها في كامب ديفيد وما تم التوصل إليه من نتائج - لا تحقق لمصر السيادة الكاملة على أراضيها . فضلا عن توقيع مصر على إطار لحل المشكلة الفلسطينية لا يقبله الشعب الفلسطيني دون التزام إسرائيلي محدد بالانسحاب وعدم الاعتداء على الدول العربية المجاورة . وبهذا الوضع نجحت إسرائيل في إخراج مصر من حلبة الصراع العربي / الإسرائيلي وبالتالي التفرغ لفرض شروطها بالقوة المسلحة على الجبهة الشرقية وهو ما حصلت عليه إسرائيل بالكامل [1]. علاوة على ذلك ، فرض نموذج فريد للسلام لا

١- بشأن هذا التحليل ، انظر ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ٨١ . كذلك ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل :خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٣٣ .

يمت للسلام بأية صلة تحت المظلة الأمريكية وبالشروط الإسرائيلية وتداعيات ذلك على المنطقة بأسرها .

فجاءت اتفاقيتا كامب ديفيد تطبيقا للحل المنفرد عدا التسمية لتمرير " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية و مناورة تكتيكية لدفع الاتهام بأن السادات أقدم على حل منفرد و الادعاء بأن إطار السلام تضمن ما تصورت مصر أنه حل للقضية الفلسطينية التي هي لب النزاع في الشرق الأوسط بما يمثله من حل شامل للقضية برمتها . و الواقع أن هذا الادعاء يجافي الحقيقة و يصطدم بها ؛ فمن ناحية لايعتبر" إطار السلام في الشرق الأوسط " حلا للقضية الفلسطينية فلم يرد بالاتفاق فقرة بعنوان " قضية فلسطين " بل الوارد هو بند خاص بالضفة الغربية و غزة فلا تزال إسرائيل ترفض الاعتراف بوجود شعب فلسطين ، فليس بالإطار إلا مجرد ممثلي سكان الضفة والقطاع . وفي ظل إنكار مبدأ الوجود ذاته تنعدم أية حقوق أخرى و بديهي ألا تقرر اتفاقيات كامب ديفيد للشعب الفلسطيني حقه في السيادة وتقرير المصير و إقامة دولته المستقلة . و من ناحية أخرى فإن الربط بين " الحل المصري " و" الحل الفلسطيني " هو ربط مشوه يضر بقضية السلام في الشرق الأوسط أكثر مما ينفعها ويحقق للطرف الإسرائيلي أهدافه كاملة على حساب الطرف العربي ، وبالتالي يسقط مبدأ العدالة ـ جوهر السلام ومضمونه ـ من حسابات " السلام المزعوم" . وهو ما اتضح من خلال تحليل مضمون اتفاقات كامب ديفيد ، وما سوف يتم إقراره في متن"معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية ،على نحو ما سنرى ..

و ليس هناك أدل على صحة ذلك من استبعاد " منظمة التحرير الفلسطينية " الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني تماما من عملية التفاوض ـ وبشكل متعمد من جميع الأطراف ـ أي أن مصر وافقت في كامب ديفيد على إجراء مفاوضات تقرر مستقبل الشعب الفلسطيني بدون أدنى اعتبار لممثله الشرعي الوحيد نزولاعلى رغبة بيجن وإضاعة الحق الذي لا يمثله صاحب وإن غاب قهرا. وهنا تكمن الإجابة على استفهام هام لا يزال يطرح نفسه:هل أضاع الفلسطينيون الفرصة ، أم أضاعها عليهم السادات ؟

و حتى إذا سلمنا بأن مصر لم تقر بالمفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي اعتقادا أنه يمكن من خلال المفاوضات تطويرهذا الفهم بما يفتح الطريق أمام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتأجيل قضية تمثيل الشعب الفلسطيني إلى مرحلة لاحقة ، و أن ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد خطوة على الطريق، و إن لم يكن مرضيا تماما ، فمثل هذا المنطق مقبول فقط إذا جاءت التنازلات على يد القيادة المعترف بها للشعب الفلسطيني و المؤهلة للتحدث باسمه ، و إلا كانت التنازلات ضد الشعب الفلسطيني ولصالح إسرائيل و هي مسئولية لا تملك الحكومة المصرية الاضطلاع بها [1] . فحتى اتفاقيتا كامب ديفيد ـ و ما ترتب عليهما من عقد " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية ـ لم تحقق من الناحية القانونية أي نوع من الربط بين التقدم على طريق تنفيذ الحكم الذاتي طبقا للمفهوم المصري اتساقا مع ما تم التوقيع عليه من اتفاقيات سرية لم تعلن وقتها و أرجئ نشرها إلى وقت لاحق ، إلا أن مدريد أعلنت نص الاتفاقات الثلاثة الموقعة بين القاهرة و تل أبيب و واشنطن على صفحات جريدتها " باييس " ؛ حيث التزم السادات بموجب **الاتفاقية الأولى** التي وقعها مع مناحم بيجن بعدم اشتراك مصر في أي حرب يمكن أن تنشب بين إسرائيل و دولة عربية أو أكثر، بجانب التزام السادات بمساعدة إسرائيل في الكشف عن قواعد المقاومة الفلسطينية ، وتبادل المعلومات الأمنية بين المخابرات المصرية و الإسرائيلية !! واتفق الجانبان كذلك على تبادل وجهات النظر السياسية و العسكرية و متابعة المفاوضات حول قيام تعاون عسكري بين البلدين . كما أعطى السادات تعهدا بعدم إعطاء أي دور للمقاومة الفلسطينية ، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة ، و بإيجاد قوة تابعة من عناصر فلسطينية في الأردن . أما **الاتفاقية السرية الثانية** فقد وقعت بين الرئيسين السادات و كارتر و تنص على إرسال خمس آلاف فني و مستشارعسكري أمريكي إلى مصر للعمل في قواتها المسلحة ، كما التزمت واشنطن بحماية حكم السادات و العمل على خلق مشاكل بين الأقطارالعربية لتخفف الضغط على السادات . وعلى الجانب الآخر تمارس واشنطن ضغوطها

١- انظر ، حزب التجمع ، لا لكامب ديفيد ، مصدر سابق ، صـ ١١ .

على الأقطار العربية التي توصف بالمعتدلة لحملها على دعم اتفاقات كامب ديفيد بشكل مباشر أو غير مباشر . ووفقا **للاتفاقية الثالثة** الموقعة بين الولايات المتحدة و إسرائيل ستقدم واشنطن إلى تل أبيب قروضا مالية و أسلحة عسكرية متطورة خلال السنوات الخمس المقبلة ، واتفق الطرفان أيضا على متابعة المباحثات لتوقيع معاهدة دفاع مشترك [١] .

و بعد أسبوعين من نشرهذه الاتفاقات السرية كشفت مجلة نيوزويك الأمريكية الصادرة في أكتوبر١٩٧٨عن سلسلة من الاتفاقات السرية وقعها السادات و جيمي كارترومناحم بيجن أثناء مباحثات كامب ديفيد ، حيث ذكرت الصحيفة ـ نقلا عن مصادرأمريكية موثوق بها ـ أن هذه الاتفاقات ستؤدي إلى زيادة الدورالأمريكي في المنطقة بشكل حاسم ، و أضافت أن الاتفاقات تضمنت النقاط التالية [٢] :

- إعادة انتشارالقوات المدرعة المصرية الموجودة في سيناء و نقلها إلى مكان آخر بعيدا عن القوات الإسرائيلية .
- توسيع التعاون بين المخابرات المصرية و الصهيونية لإفشال أي تحرك شعبي محتمل في مصر .
- تخفيض الجيش المصري إلى نصف حجمه الحالي و إعادة بنائه بمساعدة الخبراء الأمريكان ، ليكون جاهزا لتنفيذ مهمات محدودة في أفريقيا . و بالفعل، أعلن وزير الدفاع المصري عقب كامب ديفيد تحديد القوات المصرية ، كما أعلن أن الجيش المصري تحول من حالة الحرب إلى الدفاع ، أي أن الحكومة المصرية قد نفضت يدها من مسئولية استرداد أكثر من نصف سيناء المحتل، كما نفضت يدها من مسؤولياتها العربية . في ظل ضغوط البنك الدولي أحد عناصر المفاوضات الذي اشترط تخفيض عدد الجيش المصري و تخفيض مصاريف الدفاع مقابل تقديم القروض .

١- نقلا عن ، سعد التائه ، مرجع سابق ، صـ ١٧١ ـ ١٧٢ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ١٧٢ ـ ١٧٣ . و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ ١٧٦ ـ ١٧٧ .

- و أكدت الصحيفة أن كارتر اشترط بموجب هذه الاتفاقيات السرية أن يكون تسليم الأسلحة الثقيلة إلى نظام السادات مرتبط بمدى تنفيذه لبنود اتفاقات كامب ديفيد و توقيع معاهدة السلام النهائية مع إسرائيل .

- و تعهد كارتر في حالة قطع المساعدات العربية عن نظام السادات ستقوم مجموعة من الدول الغربية بتعويض هذه المساعدات بإشراف أمريكي .

- و بموجب هذه الاتفاقيات ستقوم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا الأمريكية الحديثة التي تمكنها من صنع أسلحة متطورة ، إضافة إلى تلبية جميع احتياجاتها من الطائرات الأمريكية .

- و أكدت صحيفة لوموند الفرنسية هذه الأنباء ، و قالت أن عدة اتفاقيات سرية وقعها المشاركون في مؤتمر كامب ديفيد لتسهيل الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

و لإدراك أبعاد وأخطار كل ذلك رفض العرب اتفاقات كامب ديفيد ؛ و واجهت مصر عاصفة من الرفض العربي آزرتها قوى المعارضة الوطنية ، حيث رفضت أهم التيارات السياسية في مصر نتائج قمة كامب ديفيد و اتفاقاتها وحذرت من أخطار وتداعيات مواصلة السادات الشوط لمنتهاه وعقد صلح منفرد مع إسرائيل . و نظرا لأن اصطلاح القوى السياسية لا يقتصر على الأحزاب فقط، خاصة في النموذج المصري ، و إنما يمتد ليشمل قطاعا واسعا من الهيئات و جماعات المصالح و الضغط مثل النقابات و الهيئات المهنية ، خصوصا تلك التي تمارس نشاطا سياسيا واضحا مثل نقابة المحامين والصحفيين ... وغيرها ، بجانب الجماعات الدينية و الإسلامية التي تلعب دورا سياسيا عميقا في المجتمع المصري ، على الرغم من أن تلك الجماعات لا تشكل حزبا سياسيا رسميا إلا أنها لعبت دورا أساسيا لا يمكن إنكاره أو تجاهله [1] ، و ربما لعبت أهم الأدوارعلى الإطلاق في تعبئة الرأي العام المصري ضد نهج السادات في

١- بشأن هذا التحليل ، راجع ، وليد محمود عبد الناصر ، التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها تجاه الخارج ،[القاهرة : دار الشروق ط١ ٢٠٠١] ، صـ ٦٢ ـ ٦٥ ، كذلك ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٩٦ .

عملية التسوية ، فلا تزال تلك المعارضة قائمة و كانت لها علاقة وثيقة باغتيال السادات،ودافعا وراء السلام البارد مع إسرائيل . إلا أننا سنرجئ تحليل دوافع رفض التيارات السياسية لاتفاقات كامب ديفيد لاحقا لنتناوله إجمالا ليشمل كذلك «معاهدة السلام»المصرية/الإسرائيلية

وعموما واجهت مصر عاصفة من الرفض العربي تجسد في قرارات القمة العربية ببغداد [١] ، بفرض عقوبات دبلوماسية و اقتصادية ضدها ؛ أملا في ردع نظام السادات و العودة إلى الصف العربي [٢] . إلا أنه آثر المضي قدما على طريق واشنطن/تل أبيب تحقيقا لسلام زائف كلف السادات حياته .

و من المفارقات أن تتحفظ أطراف دولية عديدة في قبولها لاتفاقات كامب ديفيد؛ فقد انتقدت رومانيا التي شاركت في الخطوات التمهيدية لمبادرة السادات بزيارة القدس ، وتحفظت فرنسا والمجموعة الأوروبية بقدر ما التزمت هذه الدول بضرورة تسوية قضية فلسطين بوجه مرض ، و تحفظ الفاتيكان بشأن قضية القدس . كما تحفظ سكرتير عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم بأن الاتفاقية تتعارض مع قرارات متعددة صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين و حق شعب فلسطين في تقرير مصيره و إقامة كيانه الوطني المستقل [٣] .

و من هذا المنطلق يمكننا القول بأن اتفاقات كامب ديفيد لم تحظ بقبول سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، يمكن الارتكاز عليه للانطلاق في علاج أزمة الشرق الأوسط بأبعاده المعقدة . وبخاصة موقف الحليف الاستراتيجي ، فمع إعلان نتائج كامب ديفيد ، أخذت وسائل الإعلام السوفيتية في انتقادها و التشكيك في امكانية التوصل إلى سلام دائم على أساسها ، ووصفها بأنها مؤامرة كاملة و حقيقية ضد شعوب المنطقة ، و ضد السلام ذاته . و أن وثيقتي كامب ديفيد تحققان الشروط الإسرائيلية ، و أن العبارات التي تتضمنها الوثيقتان غير محددة،

١- للاطلاع على نص القرارت ، راجع ، جامعة الدول العربية : الأمانة العامة ، مؤتمرات القمة العربية [قراراتها و بياناتها من ١٩٤٠ حتى ١٩٩٠] ، إعداد الأمين العام ط ١٩٩٦ .

2- Fraser , T.G,The Middl East (1914 1979); D0cuments of Modern History, New York ; Martin s Press, 1983 , p170.

٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، حزب التجمع ، لا لكامب ديفيد ، المصدر المشار إليه ، صـ ١٢ ـ ١٣ .

و أنها لم تتناول القضايا الأساسية للنزاع ، و أنها استمرار للمناورة الأمريكية الهادفة إلى ضمان السيطرة الكاملة على المنطقة لحل الأزمة بما يخدم المصالح الأمريكية [1] .

و في التحليل النهائي لمجمل ما تم طرحه نؤكد أن اتفاقات كامب ديفيد هي نتيجة منطقية و حتمية للسياسة التي انتهجها السادات التي بدت إرهاصاتها الأولى منذ توقيع اتفاقية سيناء الثانية و وقوفا على محطة القدس التي كشفت عن ماهية سياسة السادات و رغبته في التعامل المباشر منفردا مع إسرائيل ، وسياسة البحث عن تسوية بمعزل عن الأطراف العربية الأخرى المعنية . سياسة كان لابد أن تنتهي إلى حلول منفردة تفرض كأمر واقع على هذه الأطراف ، بدلا من الاستناد إليها ، و التحرك معها باعتبارها تشكل القاعدة الوحيدة الراسخة لانتزاع الحقوق العربية من عدوها .

فقد انطوت اتفاقات كامب ديفيد على تنازلات ذهبت إلى أبعد مما كان يقتضيه منطق المبادرة ذاتها و منطق التفاوض المباشر المنفرد مع إسرائيل. و بلغت الأمور حدا لم تجد فيه أجهزة الإعلام الرسمية مفرا من تبني حجج إسرائيلية لتبرير مواقف مصر في وجه الانتقادات العربية التي واجهها السادات بمنتهى القسوة واصفا الزعماء العرب أنهم جهلة و أقزاما و وصف الجامعة العربية بالجثة الهامدة [2] .

١- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، كامب ديفيد وأخطاره ، صـ ٢٣٩ .
٢- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، وليام كوانت [محرر] كامب ديفيد بعد عشر سنوات ، صـ ١٥١ ـ ١٥٢ .

obeikandl.com